ظاهرة العنف في المجتمع الجامعي
"دراسة انثروبولوجية"

دكتورة/ سلوى السيد عبد القادر
المدرس بقسم الانثروبولوجيا – كلية الآداب
جامعة الإسكندرية

ملخص باللغة العربية

ظاهرة العنف في المجتمع الجامعي "دراسة انثروبولوجية"

تواجه الانسان في العالم بكافة ربوعه وأقطاره العديد من التحديات، قد تكون بتأثير عوامل خارجية، أو داخلية، وتنامي ظاهرة العنف بين طلاب الجامعة في أعقاب ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ وما استتبعها من أحداث سريعة ومتلاحقة أصبح موضوعًا يفرض نفسه على ساحة البحث العلمي وتعتمد الدراسة على فرض أساسي مؤداه "إن غياب الضوابط الاجتماعية والثقافية المنظمة لحرية التعبير عن الرأي يؤدي إلى تنامي ظاهرة العنف لدى الطلاب بجامعة الاسكندرية".ويعتمد هذا البحث على المنهجين الاثنوجرافي والتحليلي الباطني والظاهري كما يتخذ من التفاعلية الرمزية اطارا للتحليل النظري، ويعتمد على الطريقة الأنثروبولوجية في البحث الميداني وكذلك المقابلة البسيطة والمتعمقة ودراسة الحالة وسوف تختتم الدراسة بأهم ما كشفت عنه الدراسة وهو تعديل الفرض العلمي في ضوء نتائج الدراسة الميدانية وأن غياب الالتزام بالضوابط المنظمة لحرية التعبير أحد أسباب تنامي ظاهرة العنف داخل المجتمع الجامعي.

Summary:

Violence in the University community
"an anthropological study"

Study of man in the world faces many challenges, the diagonal may be influenced by external factors, or internal, and the growing phenomenon of violence among university students in the wake of the revolution of the twenty-fifth of January 2011 and the attendant rapid and successive events is subject imposes itself on a research study based on a key that "the absence of the social and Cultural controls of freedom of expression leads to the growing phenomenon of violence among students at the University of Alexandria. This research is based on an ethnographic and analytical approaches and also take symbolic interactionism as a framework for theoretical analysis, depends on how anthropological field research as well as simple and in-depth interview and case study will conclude the study revealed the main study is scientific hypothesis amendment in the light of the results of the field study and the lack of compliance with social controls on freedom of expression is one of the reasons for the growing phenomenon of violence within the University community.

مقدمة:

تواجه الانسان في العالم بكافة ربوعه وأقطاره العديد من التحديات، قد تكون بتأثير عوامل خارجية، كما قد تكون نابعة من الظروف والاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تسود بالداخل، ولا شك ان بالآونة الأخيرة وتحديدا منذ بداية الألفية الثالثة لا يمكن تصور مجتمع لا تواجهه تحديات داخلية وخارجية في ذات الوقت، خاصة وان هذه الفترة وما بعدها كانت مصحوبة بتطور غير مسبوق من مجال التواصل بين الشعوب والثقافات والحضارات الذي تدعم بالتالي مع تطور آخر غير مسبوق في تكنولوجيا نقل وبث واستقبال وتداول المعلومات والبيانات بمختلف اشكالها وصورها، ولا شك ان هذه الثورة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كان لها تأثيرات عديدة على كافة الأصعدة ولكن لا مجال للخوض في تفاصيلها، ولكن ما تود الباحثة الاشارة اليه هنا ان هذه الثورة المعلوماتية أفرزت ما يعرف بأدوات التواصل الإجتماعي التي ساهمت بدور ما لايمكن انكاره او التغاضي عنه في إحداث حالة من الحراك داخل المجتمع كما دعمت –مع غيرها من العوامل–في فترة ما حالة الاضطراب التي شهدها المجتمع العربي عموما والمصري على وجه الخصوص قبيل وأثناء ما عرف اعلاميا بموجة ثورات الربيع العربي التي بدت شرارتها الأولى مع نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ومازالت جذوتها مشتعلة حتى الآن.

وقد صاحب موجة الثورات العربية تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، لم تقتصر على مناطق الثورات ذاتها بل امتدت لمناطق أخرى أبعد منها، كما صاحبها تنامي العديد من الظواهر والأنماط السلوكية التي اتخذت أشكالاً متنوعة ومتعددة.

وتسعى مصر في الوقت الراهن لاستعادة مكانتها وريادتها على المستويين الاقليمي والافريقي, كما تسعى لاكتساب مكانة بين دول العالم الخارجي المتقدم، ولا شك ان لكي تتحقق هذه الأهداف لابد من تضافر كافة الجهود، وعلى كافة المستويات، وان يتم استيعاب كافة الأفكار المتطورة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، وكما تسعى الى دعم النسق الاقتصادي وكذلك السياسي بإقرار الحقوق والحريات الانسانية

والشخصية والمدنية، ودعمت المشاركة السياسية وحقوق المواطنة، وأطلقت حرية التعبير عن الرأي، وانشاء الأحزاب، ووضعت بالتوازي مجموعة الضوابط السسيوثقافية التي تنظم استخدام تلك الحقوق والحريات، وبما يؤدي في النهاية إلى المحافظة على النظام العام داخل المجتمع.

أهمية الموضوع ومنهجية البحث:

أفرزت الأوضاع الداخلية والخارجية التي شهدها المجتمع المصري منذ عقد ونصف تقريبا حالة من الحراك المجتمعي والسياسي، بلغت ذروتها منذ ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١، والجدير بالذكر ان مصر دولة قائمة على العمل المؤسسي، تتبنى قوانين تدعم حرية الفكر والتعددية السياسية وكذلك حرية التعبير عن الرأي وفقًا لقواعد الدستور ومبادئه المتعلقة ببند الحقوق والحريات، وقد شهدت منذ بداية الألفية الثالثة مظاهر جديدة للتعبير عن الرأي منها الوقفات الاحتجاجية وما يصاحبها من ترديد هتافات ورفع رايات مدون عليها عبارات تعبر عن عدم الرضا عن وضع ما، كما قد ترتبط برسوم فنية على الجدران وفي الشوارع تعرف بفن الجرافيتي كذلك كتابة عبارات تدل على التهكم والسخرية من أشخاص أو أوضاع غير مقبولة تتم داخل أي من قطاعات المجتمع كما ظهرت العديد من الحركات السياسية ذات الانتماءات المتعددة، وما شُوهد من مظاهر عديدة للتعبير عن الرأي في المجتمع الكبير، شُوهدت صور كاملة منه داخل كليات جامعة الاسكندرية التي أنتمي إليها، بدءا من الوقفات والمسيرات والاحتجاجات التي تتم من أجل الانتهاكات الإسرائيلية في فلسطين، ومرورا بما حدث في العراق، أو ما يحدث من رسوم مسيئة ضد الدين، و ... إلخ. وكانت مثل هذه الفعاليات تتم بصورة عادية ومقبولة دون أية عقبات أو أدنى مشكلات. أما ما حدث في أعقاب ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ ، أن التعبير عن الرأي داخل كليات الجامعة ارتبط بمظاهر غير مسبوقة من الأنماط السلوكية التي تتسم بالعنف، حيث ترتب عليها تأثيرات بعيدة المدى على الناس والممتلكات العامة والخاصة. من هنا تأتي أهمية الدراسة حيث انها سوف ترصد احدى الظواهر المتنامية داخل المجتمع بوجه عام وداخل احدى كليات

الجامعة على وجه الخصوص، حيث ان الجامعة كمؤسسة علمية وتعليمية وبحثية وخدمية لا يجب ان تنزلق فى هذا المسار الذي لا شك ان لم يتم ضبطه فسوف يؤثر على مدى تحقيق رؤية ورسالة وأهداف الكلية ومن ثم الجامعة.

إن تنامي ظاهرة العنف بين طلاب الجامعة في أعقاب ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ وما استتبعها من أحداث وحوادث سريعة ومتلاحقة أصبح موضوعًا يفرض نفسه على ساحة البحث العلمي باعتباره أحد أشكال العنف المتنامي داخل المجتمع، فإذا كان العنف ظاهرة قديمة ارتبط ظهورها ببداية ظهور الانسان، وتناولها بالدراسة والبحث العديد من الباحثين والعلماء في مجالات علمية متنوعة، واهتموا بتحديد المفاهيم والأنواع والمظاهر والنظريات وكافة ما يتصل بالموضوع من قضايا رئيسية وفرعية، فان تنامي هذه الظاهرة كما لُوحظ في الآونة الأخيرة جعلنا ننظر إليها من منظورات أخرى ونحاول ان نربط بينها وبين عوامل أخرى مثل اتساع نطاق حرية التعبير عن الرأي ومدى الالتزام بالضوابط الاجتماعية والثقافية المنظمة لحرية التعبير عن الرأي.

وتأتي أهمية الدراسة أيضا من ضرورة رصد وتوثيق مظاهر العنف المتنامي وما يرتبط بها من أنماط سلوكية وتناولها بالوصف والتحليل والتفسير ومن ثم القاء الضوء على أبعادها وآثارها الاجتماعية والثقافية.وتسعى الدراسة إلى تحقيق عدة أهداف منها:

- رصد ووصف مظاهر حرية التعبير
- التعرف على الضوابط الاجتماعية والثقافية المرتبطة بحرية التعبير
- مظاهر العنف الطلابي
- العوامل الاجتماعية والثقافية المؤدية لتنامي ظاهرة العنف الطلابي
- الآثار الاجتماعية والثقافية المترتبة على تنا مي ظاهرة العنف الطلابي
- اقتراح بعض الآليات التي تخفف من آثار الظاهرة في المستقبل.

منهجية البحث:

تعتمد الدراسة على فرض أساسي مؤداه "إن غياب الضوابط الاجتماعية والثقافية المنظمة لحرية التعبير عن الرأي يؤدي إلى تنامي ظاهرة العنف لدى الطلاب بجامعة الاسكندرية".

وينبثق من هذه الفرضية الرئيسية عدة تساؤلات سوف تسعى الباحثة للاجابة عنها في نهاية البحث ومنها:

- **إلى أي مدى تؤدي حرية التعبير المطلقة وغير المنضبطة إلى تنامي ظاهرة العنف لدى طلاب الجامعة**
- **إلى أي مدى يتم الالتزام بالضوابط المنظمة لحرية التعبير عن الرأي**
- **إلى أي مدى يمكن اعتبار الحرية المطلقة في التعبير عن الرأي ظاهرة صحية/ مرضية**
- **إلى أي مدى يمكن النظر إلى ظاهرة العنف المتنامي بين الطلاب باعتبارها انعكاس للواقع الذي يشهده المجتمع المصري ككل**
- **القائمون بالعنف من الشباب وانتماءاتهم السياسية والحزبية**
- **الفئات التي لا تمارس العنف من الشباب رغم الاغراءات المادية، ولماذا؟**
- **دور الحركات والأحزاب السياسية في تمويل العنف داخل الجامعة**
- **إلى أي مدى تساهم أدوات التواصل الاجتماعي في دعم حرية التعبير والعنف داخل الجامعة**
- **إلى أي مدى يساهم اتحاد الطلاب في تقوية/تقويض حدة العنف**
- **إلى أي مدى ترتبط العنف بالنوع(شباب–فتيات)**

- دور الأطراف المستفيدة من خارج الجامعة في دعم العنف الطلابي خاصة في أعقاب ٢٥ يناير ٢٠١١.

- إلى أي مدى يمكن النظر إلى العنف المصاحب لحرية التعبير عن الرأي باعتباره حالة مؤقتة تصاحب أية ثورة وسوف تزول بمرور الوقت ومع استقرار الأوضاع الداخلية

في ضوء الفرض والتساؤلات يتضح أن المتغير الأساسي في الدراسة هو اتساع نطاق حرية التعبير عن الرأي بطريقة يصفها البعض بأنها غير منضبطة، والبعض الآخر بأنها فوضى، والبعض الثالث بأنها نتيجة طبيعية لحالة الثورة وعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني التي تمر بها البلاد، والمتغير التابع هو تنامي ظاهرة العنف لدى طلاب الجامعة، كما يوجد متغير مصاحب للمتغير الأساسي وهو غياب الممارسة الفعلية للضوابط السسيو ثقافية المنظمة لحرية التعبير عن الرأي، إذن تبحث الدراسة العلاقة بين ثلاثة متغيرات أحدهم متغير أساسي، والثاني متغير مصاحب، والثالث متغير تابع.

ويعتمد هذا البحث على منهجين رئيسيين؛ أحدهما المنهج الاثنوجرافي الوصفي وفي ضوئه سيتم رصد ووصف مظاهر حرية التعبير عن الرأي وكذلك مظاهر وأشكال العنف وغيرها من الجوانب الوصفية التي يشملها البحث، كم ستعتمد الدراسة على المنهج التحليلي الباطني والظاهري وذلك في التعرف على مافي أذهان المبحوثين من معان وأفكار ورؤى عن المتغيرات موضع الدراسة المتمثلة في حرية التعبير، والعنف الطلابي والضوابط السسيوثقافية المتصلة بهما، والتعبير الواقعى عنها بدقة وموضوعية.

أدوات البحث:

سوف تعتمد نتائج هذا البحث على دراسة ميدانية وسوف تستخدم الباحثة عدد من أدوات البحث الأنثروبولوجي التي من شأنها ان تساعد في تحقيق أهداف البحث والإجابة عن تساؤلاته والتعرف على مدى صحة أو خطأ الفرض المقترح وفقًا لمنهجية البحث المعتمدة على المنهجين الوصفي والتحليلى، ومن هذه الأدوات

الملاحظة بأنواعها؛البسيطة والمتعمقة وبالمشاركة، وسوف تستخدم في ملاحظة مظاهر وأشكال التعبير عن الرأي وكذلك مظاهر وأشكال العنف وآثاره وخصائص الفئات التى تمارس العنف، و...إلخ.

المقابلات وسوف تجرى مقابلات بسيطة وأخرى متعمقة تضم أربع فئات(طلاب– أعضاء هيئة تدريس–اداريين)

دراسة الحالة تعد من الأدوات المناسبة حيث قامت الباحثة بتطبيق هذه الطريقة على بعض الطلاب والاداريين وأعضاء هيئة التدريس الناشطين سياسيا وغير الناشطين وفقا لدليل عمل مناسب تم من خلاله رصد العوامل السسيوثقافية المؤثرة في تشكيل رؤيتهم السياسية والطريقة التي يعبرون بها عن آرائهم ومدى التزامهم بالضوابط المنظمة لحرية التعبير وغير ذلك من الموضوعات المتعلقة بموضوع البحث

التفاعلية الرمزية والتوجه النظري:

تعد التفاعلية الرمزية من وجهة نظر الجمعية السيكولوجية الأمريكية نظرية ترى أن التفاعل والاتصال الانساني يمكن أن يُسهل من خلال الكلمات والإيماءات وغيرها من الرموز التي اكتسبت معاني اصطلاحية.[١]

التفاعلية الرمزية هي مدخل نظري وتقليد بحثي في علم الاجتماع، له جذور في الفلسفة البراجماتية الامريكية وتطور بمدرسة شيكاغو في علم الاجتماع، وقد ارتبطت بأعمال جورج هربرت ميد، وهربرت بلومر، و إيفريت هيوز، وانسيلم ستراوس، ورالف تيرنر ، هوارد بيكر، وإرفنج جوفمان، وآخرون.[٢]

---

[١]- American Psychological Association(APA): symbolic interactionism (n.d) Dictionary .com unabridged Retrieved September 29,2014, from dictionary.com website.http:// dictionary. Reference.com/browse/symbolic interactionism?s=t

[٢] Snow D.N., "Interactionism symbolic,In: International Encyclopedia of The Social - Behavioral Sciences,Elsevier Ltd., 2001., Ps:7695-7698.
www.science drect.com بتاريخ ٢٠١٤/١٠/١٤

يستخدم مصطلح التفاعلية الرمزية بوصفه مدخلاً مميزًا نسبيًا لدراسة حياة الجماعة الانسانية والسلوك الانساني، وهناك الكثير من العلماء الذين استخدموا هذا المدخل أو ساهموا في وضع الأساس الفكري مثل جورج هربرت ميد، وجون ديوي، وروبرت بارك، ووليم جيمس، وتشارلز هورتون، وروبرت ردفيلد، ولويس ويرث، ويوكد هربرت بلومر على أنه بالرغم من الاختلافات الكبيرة في فكر هؤلاء العلماء هناك تشابه كبير في الطريقة العامة التي نظروا ودرسوا بها حياة الجماعة الانسانية، وقد بنيت التفاعلية الرمزية حول هذا التشابه وقد حاول هربرت بلومر وضع أسس هذا المدخل معتمدا بشكل أساسي على فكر جورج هربرت ميد. ارتكزت التفاعلية الرمزية عند بلومر على ثلاث فرضيات أساسية؛ الفرضية الأولى: أن البشر يتصرفون تجاه الأشياء بناءًا على معاني تلك الأشياء بالنسبة لهم، وتتضمن هذه الأشياء كل ما يلاحظه الانسان في عالمه من أشياء مادية كالأشجار، وملاحظة غيره من البشر(أم–موظف في متجر–أصدقاء–أعداء) والمؤسسات(كالمدرسة)، وأنشطة الآخرين، والمواقف التي تواجه الفرد في حياته اليومية.

الفرضية الثانية: إن معاني الأشياء منبثقة من التفاعل الاجتماعي للشخص مع زملائه.

الفرضية الثالثة: أن هذه المعاني يتم التعامل معها وتعديلها عن طريق عملية تفسيرية من قبل الشخص الذي يتعامل مع هذه الأشياء التي يواجهها. وتنظر التفاعلية الرمزية من وجهة نظر هربرت بلومر إلى خمس صور أصيلة ورئيسية حول طبيعة خمس أشياء

–طبيعة المجتمع الانساني أو حياة الجماعات الانسانية

–طبيعة التفاعل الاجتماعي

–طبيعة الأشياء

–الانسان كفاعل

طبيعة الفعل والعلاقة المتبادلة بين خطوط الفعل.[١]

ويشير .Snow, D.N إلى أن التفاعلية الرمزية تهتم بتحليل السلوك الاجتماعي الانساني في المقام الأول من حيث طبيعة الموقف، والخاصية التفاعلية والتفسيرية، وتشتق هذه البؤر التحليلية من الملاحظات التالية:

أولا: إن السلوك الانساني يتوقف على ما يرمز إليه الشئ وما يعنيه

ثانيا: إن معاني الأشياء والأحداث ليست كامنة فيها ولكن تم تحديدها من خلال عمليات تفسيرية و من خلال مواقف اجتماعية ملموسة

ثالثا:ان تلك المعاني ليست ثابتة بل هي عرضة للتغير مع التغيرات في الموقف أو السياق الاجتماعي؛ والنفس(الذات) بسبب قدرتها الانعكاسية هي الآلية المركزية التي يحدث من خلالها التفسير، وترسم هذه المبادئ صورة للفاعل الانساني باعتباره فعالًا بدلًا من كونه كائنًا متجاوبًا(مستسلمًا)، وهكذا يشدد على أهمية العامل البشري في فهم الحياة الاجتماعية.

من أهم الموضوعات التي تم دراستها وتحليلها من وجهة نظر التفاعلية الرمزية السلوك الجمعي، والانحراف، والعمل، المشكلات الاجتماعية، والتفاعل المباشر(وجها لوجه)، والتنشئة الاجتماعية، والأدوار، ومفهوم الذات، والهوية، والعاطفة.[٢]

وتوفر التفاعلية الرمزية موقفا معرفيا ومنهجيا يتجاوز بشكل فريد الحدود بين البحث والنظرية والممارسة، كما توفر للباحثين مجموعة من الاجراءات المنهجية التي يمكن أن تسمح برصد مزايا التجربة المعاشة لأعضاء المجتمعات المتنوعة.[٣]

---

[1]- Herbert Blummer, symbolic Interactionism: perspective and method, University of California, Berkeley, 1969 , P. 1 .

[٢]- Snow D.N., "Interactionism symbolic,In: International Encyclopedia of The Social Behavioral Sciences,Elsevier Ltd., 2001., Ps:7695-7698.
بتاريخ ٢٠١٤/١٠/١٤ www.science drect.com

[٣]Forte,J.A., "Smbolic Interactionism: Naturalistic inquiry and education " In International Encyclopedia of Education3rd Edition, Elsevier., Ps: 481-487.
بتاريخ ٢٠١٤/١٠/١٤ www.science direct.com

وتستند التفاعلية الرمزية على الفرض بأن المجتمع الانساني يتسم باستخدام الرموز والمعاني، والمعاني مشتقة من التفاعل الاجتماعي مع الآخرين ولكنها يمكن أن تعدل بواسطة الفرد، فالمواقف والأدوار والجمهور والجماعات المرجعية لها معاني وتوفر السياق الذي يحدث فيه السلوك أو الفعل

وتؤكد الدراسة ان وقت الفراغ والترفيه والسياحة تعد نماذج من السلوك الاجتماعي الذي ينتقل ويتم تعلمه بشكل رمزي وان التفاعلية الرمزية من المداخل المناسبة لدراسة مثل هذه الموضوعات.[١]

وقد انتقد **Graham P. Brown** دراسة كولتون السابق الاشارة اليها في ورقة بحثية بعنوان **"Observations on the Use of Symbolic Interactionism in Leisure, Recreation, and Tourism"**، تَضمّنتْ الورقة مقدمة تفيد انه بالرغم من إخفاقهَ في الاشارة الى ان المسلّمةِ الأساسيةِ للتفاعلية الرمزية تَنْجمُ عن البراجماتية الفلسفية لجورج هربرت ميد عام ١٩٣٤ التي تُشيرُ ضمناً إلى أنَّ المعرفةَ نشأت بشكل فعال مع الحقيقة المعتمدة على ملاحظةِ النتائجِ، فقد شَملتْ أغلبية ورقتِه وصفا لبحثِ وقت الفراغ والترفيه والسياحة، التي يرى ان دراستها تناسب التفاعلية الرمزية، ونادرا ما يتم توضيح مثل هذا الارتباط[٢]

تنطلق التفاعلية الرمزية من افتراض مسبق بأن العالم الاجتماعي يتم بناءه من خلال الأفعال العادية والتفاعل الاجتماعي اليومي، ويُشكل الأفراد كفاعلين في علاقتهم بالجماعات الاجتماعية ومن خلال تكرار التفاعل معاني رمزية مشتركة، والأهم من ذلك أن التفاعلية الرمزية لا تُنكر التفرد؛ فهي تهتم مباشرة بالطريقة التي يتم من خلالها تواؤم

---

[١] Colton, Craigw W., Leisure, Recreation, Tourism: A symbolic interactionism annals of tourism research, volume 14 Issue 3, 1987, Pages 345-360.WWW.Science Direct 14-10-2014 .

[2] **Graham P. Brown, Observations on the Use of Symbolic Interactionism in Leisure, Recreation, and Tourism,** Annals of Eunsm h&arch, Vol 15, pp. 550-554, 1988 Printed in the USA. 1988 Pergamon Press plc and J. Jafari

وتفسير معاني مميزة من خلال الممارسة. وبطريقة منهجية يتم بحث التفاعلات الرمزية عموما من خلال اتجاهات كيفية متنوعة مثل الاثنوجرافيا أو الملاحظة بالمشاركة.[١]

يرى نورمان دينزين ان التفاعلية الرمزية هي واحدة من النظريات الأكثر ديمومة – وبالتأكيد الأكثر اجتماعية – في جميع العلوم النفسية الاجتماعية. يتتبع نورمان .K **Denzin** في كتابه الذي يحمل عنوان "التفاعلية الرمزية والدراسات الثقافية: السياسات والتفسيرات" تاريخ التفاعلية الرمزية بدءا من جذورها في البراجماتية الأمريكية والتقائها في الوقت الحاضر مع البنيوية وما بعد الحداثة. ويرى انه اذا واصلت التفاعلية الرمزية الاستمرار في الازدهار والنمو يجب أن تتضمن عناصر نظرية ما بعد البنائية وما بعد الحداثة بالاضافة الى وجهات النظر الأساسية في التاريخ والثقافة والسياسة، ويطور نورمان دينزين برنامج للبحوث الذي يدمج الخيال السوسيولوجي للباحث التفاعلي الرمزي **Interactionist** مع الرؤى النقدية للحركة النسائية المعاصرة والدراسات الثقافية. ان تحليل نورمان **Denzin** للتفاعلية الرمزية، يطور سياسة تفسيرية تدمج النظرية والتطبيق، سيكون موضع ترحيب من قبل الطلاب والعلماء في مجموعة واسعة من التخصصات، في علم الاجتماع والدراسات الثقافية.[٢]

من خلال العرض السابق للأسس والمرتكزات التحليلية لنظرية التفاعل الرمزي يتضح مدى تلاؤمها كاطار لتحليل وتفسير المعلومات الميدانية، فبالرغم من وجود الضوابط وتنوعها إلا أن موقف الناس منها وتفاعلهم معها قد شهد أيضا تنوعا آخر وفقا لمعاني تلك الضوابط وأهميتها بالنسبة لهم وقوة الردع المرتبطة بها فالبعض يعطي الأولوية للقوانين والضوابط الرسمية لارتباطها بالقانون كرادع قوى، بينما يركز البعض الآخر على العادات والتقاليد كضوابط غير رسمية تستمد معناها وقوتها من رادع مجتمعي يظهر في سياق النقد الاجتماعي وما يرتبط به من السخرية والرفض والنبذ، كذلك الأمر بالنسبة

[١]- Casino V.J.Del., and Thien J.R.,"Symbolic Interactionism" In; International Encyclopedia of Human Geography, Elsevier, 2009, Pages 132-137.WWW.Science Direct 14-10-2014 .

[٢]Denzin Norman K.,"Symbolic Interactionism and cultural studies: the politics of interpretation", Black-Well, 1992. abstract , date 5-10-2014www.LibraryGenesis.com

للدين ومعتقداته تباينت المواقف تجاهه رغم ارتباطه هو الآخر بالجزاء الالهي من ثواب وعقاب، ويرى كثير من المبحوثين ان الدين كأحد الضوابط تأثيره الفعلي وفقا لواقع التفاعل الاجتماعي ليس بالقوة التي قد يتخيلها البعض وقد يرجع هذا إلى عدة عوامل منها ما يتصل بالخطاب الديني الغير متوازن ومنها ما يتصل بفقدان الثقة في بعض الرموز الدينية التي أقحمت نفسها فيما لا يجب أن تتدخل فيه ففقدت جزء كبير من هيبتها ومصداقيتها وانعكس هذا على دور الدين في المجتمع بشكل عام، لذا تبدو الحاجة الملحة في توحيد الخطاب الديني وتنظيمه بحيث يكون معتدلا وسطيا بلا إفراط أو تفريط.

والجدير بالذكر أيضا أن هذا الأمر ينطبق على مظاهر التعبير عن الرأي بأشكالها العديدة؛ مظاهرات، ووقفات احتجاجية، ورسوم جرافيتية، وأعلام، كتابات، رموز، صور، و إلخ. وقد اكتسبت المظاهرات باعتبارها المظهر البارز للتعبير عن الرأي معان مختلفة بين المبحوثين ؛ فبالنسبة لأنصارها يرون أنها مظهرا هاما ومؤثرا للتعبير عن الرأي والوسيلة المثلى لإثبات الذات، بينما يراها آخرون وسيلة للإزعاج ومصدر للتوتر وقد يترتب عليها بعض الأحداث الغير مرغوبة خاصة داخل مؤسسة علمية، فهي وإن كانت أداة جيدة للتعبير فيجب أن تستخدم وفقا لضوابط ولا تترك لأهواء عدد قليل من الطلاب يستخدمونها في الإضرار بالعدد الأكبر من المنتمين لعدد من المؤسسات التعليمية داخل المجمع النظري.

ويتم استخدام عدد من الرموز والاشارات والشعارات المميزة لكل من التيارات السياسية والحزبية الموجودة بالمجمع، كما يتم رفع تلك الشعارات أثناء المظاهرات وقد يستخدمون أيديهم للتعبير عن انتمائهم فمثلا يتم ثني الابهام وفرد باقي أصابع اليد ورفع الذراع لأعلى في إشارة إلي الانتماء لجماعة تسمي بطلاب ضد الانقلاب، أو يرددون رابعة، ويوصف الشخص بأنه "ربعاوي" كذلك الأمر بالنسبة للفريق المناصر للجيش وللرئيس السيسي الذي يعتبرونه الزعيم والملهم لثورة التصحيح عام ٢٠١٣ التي أطاحت بحكم جماعة الاخوان وحزب الحرية والعدالة ويستخدمون أيضا مجموعة رموز يدعمون فيها زعيمهم فيصنعون بإصبعي الابهام والسبابة في اليدين ما يشبه حرف C ويسمون

أنفسهم "سيساوية" نسبة إلى لقب الرئيس عبد الفتاح السيسي. والجدير بالذكر أنه تم ملاحظة استخدام لهجة خاصة للتواصل بين الفريق التنظيمي للمظاهرات خاصة مظاهرات تيار الاسلام السياسي لا يفهمها غيرهم. ولا يفوتنى في هذا السياق الاشارة إلى استخدام بعض الأألفاظ المسيئة للآخر أثناء المظاهرات وفعالياتها تكون نواة للاشتباك واثارة الشغب والعنف بين الطلاب ؛ منها على سبيل المثال رفع الأحذية ، أو رسم صورة الحذاء العسكري ، وكذلك السخرية من تيار الاسلام السياسي وتحديدا المنتمين لجماعة الاخوان المسلمين ووصفهم بالخرفان ويتفنن كل طرف في أساليب السخرية والاستهزاء بالآخر ولا يقف الأمر عند مظاهرة محدودة داخل المجتمع الجامعي المحدود أيضا بل أنه يتم نشر الأمر على نطاق أوسع فى عبارات السخرية والاستهزاء بالآخر في الشوارع والساحات العامة خارج المجتمع الجامعي وكذلك عبر مواقع التواصل الاجتماعي التي شكلت مجالا غاية في الخصوبة للسخرية والاستهزاء ، فكل طرف يتفنن في السخرية من الآخر والاستهزاء به ومن ثم كل هذا يشكل حالة من الشحن والشحن المضاد ويؤجج مشاعر العداء والكراهية التي يتولد عنها العنف خاصة وأن شبكات التواصل الاجتماعي قد يشارك فيها أطراف أخرى على المستوى الإقليمي أو العالمي قد تزيد الأمر سوءًا. كل هذا يؤكد الغياب الواضح لثقافة الاختلاف وعدم قبول الآخر، وهذه ثقافة عامة أكدت الدراسة الميدانية تواجدها بقوة على كافة المستويات العلمية والاجتماعية والثقافية، مما يستدعي بنا التوجه نحو البرامج الجامعية لوضع برامج تحفز لدى الطلاب ثقافة الحوار والتفاوض وقبول الآخر على أسس موضوعية وليست أهواء شخصية .

رمزية العنف في المجتمع الجامعي

العنف في أبسط معانيه هو استخدام الضغط أو القوة استخداما غير مشروع أو غير مطابق للقانون من شأنه أن يؤثر على إرادة فرد ما[1]

والعنف من الموضوعات التي تناولها العديد من العلماء في عدد من التخصصات بقدر كبير من الدراسة والبحث كل وفقا لوجهة نظره وطبيعة تخصصه فهناك من اهتم

[1] أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، . نسخة الكترونية PDF ، ص ٤٤١.

بأسبابه، وهناك من اهتم بأنواع معينة من العنف كالعنف الأسري والعائلي، وعنف الإخوة، وعنف الشريك الحميم، والعنف ضد المرأة وضد الطفل، وغيرها باعتبارها من أبرز أنواع العنف وأكثرها انتشارا داخل المجتمع، وهذا البحث ليس بصدد مناقشة مفهوم العنف أو أنواعه وتصنيفاته المختلفة، بل بصدد رصد وتحليل مظاهر العنف الطلابي داخل المجتمع الجامعي، وأسبابه والجوانب الرمزية المتصلة بهذا النوع من العنف الذي ظهر بوضوح في أعقاب ثورة الربيع المصري في عام ٢٠١١ وما تلاها من أحداث، وقد كشفت الدراسة الميدانية عن أهم النقاط التالية:

يعد العنف داخل المجتمع الجامعي انعكاسا مباشرا لحالة العنف داخل المجتمع المصرى بوجه عام، فالمجتمع الجامعي جزء لا يتجزأ منه، وما يتعرض له المجتمع من حلات اضطراب أو توتر يوجد له صدى قوي داخل المجتمع الجامعي، إما في صورة حوارات ومناقشات أوأبحاث علمية أو مظاهرات واعتصامات ويمكن القول أن طبيعة التفاعل داخل المجتمع الجامعي(تعاون–صراع–تكامل–استقطاب) ترتبط بشكل مباشر وتتحدد بطبيعة التفاعل داخل المجتمع.

ارتبطت كافة مظاهر العنف الطلابي بوجود حالة من الصراع بين مجموعة من الأطراف ذات مصالح سياسية وحزبية متعارضة، يستخدم كل فريق آلياته وتعبيراته الرمزية–مستعينا بالطلاب كفرق تنفيذية ومستغلا لضعف خبرتهم التي تسهل السيطرة عليهم– التى تنم عن رفض الآخر والسعي لابعاده بكل الطرق والوسائل الممكنة، المقبولة وغير المقبولة اعتقادا منه أن الآخر كذلك رافضًا له وانه سيسعي جاهدًا لابعاده ومنعه من ممارسة الأدوار التي يتطلع إليها وبالتالي سيمنعه من تحقيق مكاسب سياسية، فبدلًا من البحث عن مصالح مشتركة والسعي نحو تحقيق التكامل، تظهر الأنانية والاستقطاب وكل هذا يصب في غير الصالح العام.

الجدير بالذكر انه إذا كان العنف سلوكًا فهو أيضًا ثقافة، والثقافة بالتالي وضوابطها العديدة هي التى توجه مظاهر العنف وتشكل رمزيته فإما تهذبه وتظهره بشكل حضاري ومقبول هذا في حضور قيم وثقافة الحوار والتفاوض وقبول الآخر وإما أن يحدث العكس

ويظهر العنف الرمزي في السخرية والاستهزاء واهانة الآخر بشتى الطرق ولا شك انه تلاحظ في هذه الأثناء أن السخرية والاستهزاء سلاح قوي يتم استخدامه بقوة في شكل عبارات ورسوم ورموز وبرامج تليفزيونية وفيديوهات تبث عبر مواقع التواصل الاجتماعي إلى درجة يمكن معها النظر للسخرية والاستهزاء كأحد الضوابط غير الرسمية ذات التأثير القوي المتمثل في فقدان الهيبة والمكانة الاجتماعية ليس فقط بالنسبة للشخص محل السخرية بل ولأسرته وأحفاده وقد يصل الأمر لعدة أجيال وفقا لمدى قوة ذاكرة المجتمع. لذا من الضروري ادماج العديد من التيارات وتنظيم مشاركاتها السياسية بما يضمن حالة التوازن داخل المجتمع ككل والمجتمع الجامعي على وجه الخصوص.

وقد تتجلى مظاهر ورمزية العنف الطلابي في المجتمع الجامعي كالتالي:

– تمزيق بعض اللوحات الاعلانية المعلقة ببعض الأقسام والتي تشتمل على معلومات تتصل بمجالات العمل التي يعمل بها خريجي الأقسام داخل الكليات.

–كتابة عبارات توبيخ وسخرية من بعض أعضاء هيئة التدريس ممن لهم انتماء سياسي معلن ضد انتماء بعض طلاب القسم. وقد يمتد هذا الأمر إلى صفحات التواصل الاجتماعي.

– تشويه الحوائط والأرضيات بالكتابات والعبارات والملصقات العشوائية في الأقسام والكليات وساحات المجمع وبعض (خاصة كلية الآداب والممرات المؤدية لكلية التجارة والتربية وكذلك الحقوق

– وجود عدد من المصابين باصابات مختلفة وإزهاق الأرواح البريئة والقتل العمد أو الخطأ

–تكسير زجاج بعض القاعات ومكاتب الاستعلامات ببعض الكليات

– تشويه أبواب مكاتب الادارة العليا ببعض الكليات بالعبارات المسيئة

–حرق اتوبيس وبوابات كليه الآداب والتجارة، وتكسير البوابات الالكترونية التابعة لشركة فالكون.

– المظاهرات المستمرة داخل كليات المجمع والتى تستخدم أدوات مثل الطرمبيطة التي تسبب ازعاجا اضافيا يعوق انتظام المحاضرات

وجدير بالذكر أن جميع المظاهرات تبدأ سلميه ويختلف المشهد على حسب نوعية المتظاهرين فمظاهرات تيار الإسلام السياسي أكثر تنظيما تتقدم مجموعة الشباب وأحيانا تتقدم مجموعة البنات، كما يوجد تنظيم وتقسيم للأدوار فهذا للهتاف وآخر لرفع العلم والمطالب أو وضع الملصقات على الجدران والشوارع أما بالنسبة للمظاهرات العادية التى لا تنتمي الى تيار سياسي معين فتكون عشوائية وتعتمد على القوة والحماس والاقتناع بقضية معينة فمن يزداد حماسه يتقدم الصفوف، وقد تتحول هذه أو تلك إلى مشاجره نتيجة هتاف وهتاف مضاد ثم يتحول مضمون الهتاف بين الطرفين ليشمل بعض عبارات السب والقذف فتنتهي باشتباكات وأحداث عنف مختلفة النوع والقوة. والجدير بالذكر ان غالبية المشاركين في المظاهرات من طلاب المجمع وقد تشمل طلاب آخرين من خارج المجمع النظري، ومن السهل تمييز الانتماءات السياسية والحزبية للمشاركين عن طريق الأعلام ومحتوى اللافتات المرفوعة (عبارات مكتوبة–رسوم–رموز) أو من خلال الهتافات التي يتم ترديدها، وفي كثير من الأحيان يعلنون عن أنفسهم عن طريق التصريح:

(ياللي بتسأل احنا مين...احنا اخوات المصابين)

(ياللي بتسأل احنا مين...احنا اخوات المعتقلين)

وبالرغم من وجود مظاهرات تنتمي لاتجاهات سياسية وحزبية إلا أنه لا يشترط أن ينتمي كل المشاركون في المظاهرات داخل المجمع لتيار سياسي أو حزبي معين، وبينما ينظر البعض للمشاركين في المظاهرات بأنهم أصحاب مصلحة ولهم انتماء سياسي ولا يستحقون الانتماء للجامعة نظرا لما يتسببون فيه من أعمال عنف وتخريب وتعطيل وإرباك للعملية التعليمية، إلا أن البعض الآخر يرى أنهم ايجابيون يؤمنون بالتغيير للأفضل ولكن ينقصهم التنفيذ الجيد لمفهوم التعبير وآلياته ووفقا لضوابطه، وفيما يتعلق بتأثير المشاركة في المظاهرات على المشاركين فالبعض يرى أن لها تأثير كبير حيث يشعر المشارك

بوجوده، وأهميته كما يستشعر حالة من الرضا الداخلي ويقوى لديه الشعور بالذات، كما تنمي هذه المشاركة الشعور الجمعي وروح الفريق ، كما تنمي الوعي الفكري والحس الوطني، هذا بالنسبة لتأثيراتها الايجابية ، أما عن التأثيرات السلبية فتتمثل فيما قد يصاحبها من فوضى وأحداث عنف. وينظر غير المشاركين في المظاهرات إليها باعتبارها مضيعة للوقت خاصة تحولت إلى غاية واذا كانت أهدافها وهمية وغيرمنطقية هذا فيما عدا المظاهرات السلمية التي تطالب بحقوق مشروعة وبطرق سلمية لا تسيئ للفرد أو المجتمع بل تكون وسيلة لتنمية الفرد وتؤسس لبناء المجتمع.

التعريف بمجتمع البحث:

تركزت الدراسة الميدانية للمجتمع الجامعي في مجمع الكليات النظرية التابع لجامعة الإسكندرية وقد تم هذا الاختيار لأسباب منها؛ أولا انتمائي لكلية الآداب الذي اتاح لى ملاحظة ومعايشة كثير من المتغيرات المرتبطة بالبحث من مظاهر حرية التعبير عن الرأي ومظاهر العنف التى ارتبطت بها.

ثانيا: وجود كلية الآداب داخل مجمع الكليات النظرية(الذي يضم كل من كليات الآداب والتربية والحقوق والتجارة والسياحة والفنادق) مكان تجمع أعداد كبيرة من الطلاب والطالبات جعلها مجالا خصبا لاقامة العديد من الفعاليات المتصلة بحرية التعبير والتى انتهى عدد منها بأحداث عنف بين الطلاب، واستهدفت الدراسة ثلاث فئات؛ أعضاء هيئة التدريس، والاداريين، والطلاب، وفيما يلي أقدم نبذة مختصرة عن كليات المجمع النظري.

كلية الآداب:

أنشئت كلية الآداب فى الأسكندرية فى العام الجامعى ١٩٣٩/٣٨م وكانت فرعا تابعا لجامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة حاليا)، ثم صدر قرار إنشاء جامعة فاروق الأول فى عام ١٩٤٢ فأصبحت كلية الآداب أول كلية جامعية بالاسكندرية ترتكز على قاعدتين هما؛ الدراسات اللغوية، والعلوم الاجتماعية، وشهدت الكلية على مدى يزيد عن نصف

قرن من الزمان مراحل متعددة من التطوير فى مختلف التخصصات، كما قطعت شوطا طويلا فى عطائها العلمى والبحثى وخاصة بعد أن استقرت فى موقعها الحالى بأرض الشاطبى ضمن خطة إنشاءات الجامعة التى حملت اسم (جامعة الأسكندرية) عقب ثورة ٢٣ يوليو١٩٥٢. تضم كلية الآداب ستة عشرة قسما علميا في مجال اللغة والفنون والأدب والعلوم الاجتماعية والانسانية؛ اللغة العربية وآدابها، قسم اللغة الإنجليزية وآدابها، اللغة الفرنسية وآدابها ، التاريخ والآثار المصرية والإسلامية ، الجغرافيا ونظم المعلومات الجغرافية، والفلسفة، والاجتماع، وعلم النفس، والأنثروبولوجيا، والآثار والدراسات اليونانية والرومانية، والصوتيات واللسانيات، والدراسات المسرحية، والمكتبات والمعلومات، واللغات الشرقية، وبرنامج اللغات التطبيقية، وقسم الاعلام، هذا بالاضافة إلى معاهد الدراسات العليا وعدد من المراكز والوحدات الخاصة كمركز المكفوفين، ومركز تعليم اللغة العربية للأجانب، ومركز الآثار الغارقة، ووحدة ضمان الجودة. [١]

كلية الحقوق:

أنشئت كلية الحقوق سنة ١٩٣٨ وكانت منذئذ منارة للتعليم القانونى فى المنطقة . خريجوها المنتشرون فى بقاع العالم العربى يعملون فى مجالات الممارسة القانونية كقادة لمجتمعاتهم ، بكل طاقاتهم هم ينمون العلم القانونى والعمل ناظرين إلى متطلبات مجتمعاتهم. تضم الكلية أقسام؛ القانون العام، القانون الجنائي، القانون المدني، القانون التجاري و البحرى، القانون الدولي العام، القانون الدولي الخاص، فلسفة القانون و تاريخة، قانون المرافعات المدنية و التجارية، الأقتصاد و المالية العامة، الشريعة الاسلامية وتمنح الكلية درجات،؛ليسانس الحقوق، ودبلوم فى القانون العام ، والقانون الخاص، ودبلوم فى الإقتصاد والمالية العامة، ودبلوم فى العلوم الإدارية، ودبلوم فى الشريعة

[1] http://www.arts.alexu.edu.eg/ar/page.aspx?pn=about-college

الإسلامية، ودبلوم فى القانون الضريبى والمالى، والماجستير فى الحقوق، والدكتوراه فى الحقوق.[1]

كلية التجارة:

أنشئت كلية التجارة عند صدور القانون رقم ٣٢ لسنة ١٩٤٢، والخاص بإنشاء وتنظيم جامعة فاروق الأول. واتخذت الكلية في أول الأمر أحد مباني المدرسة العباسية بمحرم بك مقراً لها. وبدأت فيه الدراسة يوم ١٧ أكتوبر عام ١٩٤٢، ثم نقلت إلى سراي الأمير عمر طوسون بأمبروزو، وأخذت الكلية تنتقل من مكان إلى آخر كلما ازداد الإقبال على الدراسة بها، فشغلت أحد المباني بمنطقة لوران، ثم نقلت منه إلى مبنى ملجأ الحرية (مبنى كلية التجارة القديم)، وكانت الجامعة قد اشترت هذا المبنى وأقامت به مدرجين ونادي ومكتبة لخدمة طلاب الكلية حتى عام ١٩٦١ عندما تم نقلها إلى مبناها الحالي والذي أنشئ بمجمع الكليات النظرية بأرض الجامعة بسوتير. وقد مرت الدراسة بالكلية منذ إنشائها بمراحل من التطور، فالدراسة في مرحلة البكالوريوس كانت تسير على نظام الشعبة الواحدة، ثم استبدل هذا النظام بنظام آخر تنقسم فيه الدراسة إلى شعبتين، أي الأخذ بنظام الشعب المتعددة فجعل هذا النظام من السنتين الأولى والثانية دراسة مشتركة بين الطلبة جميعاً. فإذا ما قضي الطالب هذه الفترة من الدراسة بنجاح كان له أن يختار عند التحاقه بالسنة الثالثة بين شعبتين هما: شعبة التجارة وشعبة الاقتصاد. وروعي في توزيع مواد الدراسة بين الشعبتين أن تكون كافة الدراسات في المواد التجارية هي الراجحة، ويدخل فيها المحاسبة وإدارة الأعمال وما في حكمها مع تزويد الطالب بقسط كاف من الدراسات الاقتصادية، أما في شعبة الاقتصاد فإن الدراسات الاقتصادية هي الغالبة دون أن تهمل الدراسات التجارية البحتة. وقد طبق هذا النظام في الكلية ابتداء من العام الجامعي ١٩٤٨/١٩٤٧ بعد موافقة مجلس الجامعة بجلسته في ١٨، و٢٣ نوفمبر ١٩٤٨. ونتيجة للتطور العلمي في كافة الدراسات، واطراد أعداد الطلاب وتزايدهم أعيد النظر في برنامج الدراسة ومناهجها بالكلية، فأضيفت تخصصات جديدة

[1] http://au.alexu.edu.eg/Arabic/Academics/Faculties-and-Institutes/Social-Science/Pages/Law-Overview.aspx

تتلاءم مع التقدم العلمي، واستحدثت أقسام علمية جديدة، وأصبحت الكلية تضم الأقسام الآتية: قسم المحاسبة، إدارة الأعمال، الاقتصاد، المالية العامة، الإحصاء والرياضة والتأمين، العلوم السياسية، ونظم المعلومات والحاسبات الالية. وتمنح الكلية درجة البكالوريوس في التجارة في كل شعب التخصص التي نصت عليها لائحة الكلية، ودرجة الماجستير في التجارة، ودرجة دكتوراه الفلسفة في كافة تخصصاتها. ومنذ عام ١٩٤٩/١٩٥٠ بدأت الكلية تنشئ دبلومات للدراسات العليا بلغ عددها العشرين في التخصصات المختلفة. وتحددت سنوات الدراسة بالنسبة لدرجة البكالوريوس بأربع سنوات دراسية مقسمة إلى ثمانية فصول دراسية مدة كل فصل خمسة عشر أسبوعاً، ويكون لكل فصل دراسي امتحان خاص به على أن تكون نتيجة السنة الدراسية وحدة واحدة ويكون التخصص بالنسبة لجميع الشعب الدراسية بالكلية من السنة الثالثة. كما أنشأت الكلية مجموعة من المعاهد لمنح درجة دبلوم في مجال التخصص، مدة كل منها سنتان دراسيتان في إدارة الأعمال، المحاسبة، الاقتصاد، الاقتصاد العام، دراسات الإحصاء والتأمين، الدراسات الدبلوماسية. وتسعى تلك المعاهد لتنمية المعرفة في مجالات التخصص بشتى ضروبها وتنظيم الدراسات التدريبية في مجال التخصص بما يخدم المجتمع والقيام بالبحوث والدراسات المرتبطة بمجال التخصص.[1]

كلية التربية:

أنشئت كلية التربية بجامعة الإسكندرية مع بداية العام الجامعى ٦٦ / ١٩٦٧ (كان اسمها وقتئذ كلية المعلمين). وكان القبول بها قاصراً على الثانوية العامة بقسميها الأدبى والعلمى. وكانت الدراسة لطلاب القسم الأدبى فى الشعب الأدبية الخمسة وهى اللغة الإنجليزية , الفرنسية , التاريخ , الجغرافيا , الفلسفة والاجتماع بمبنى كلية الآداب بالشاطبى وتتبع كلية الآداب أكاديمياً وإدارياً، أما الدراسة لطلاب القسم العلمى فى الشعب العلمية الثلاثة وهى الرياضيات, والكمياء والطبيعة , التاريخ الطبيعى فكانت تتم بكلية العلوم بمحرم بك، وتتبعها أيضاً أكاديمياً وإدارياً الطلاب والأقسام الأخرى، وتتم

[1] http://au.alexu.edu.eg/Arabic/Academics/Faculties-and-Institutes/Social-Science/Pages/Commerce-Overview.aspx

الدراسة فى مبنى إعدادى مع الطلاب المستجدين للدراسات الطبية، وفى يناير عام ١٩٧٠ كانت الومضة الأولى فى بريق كلية المعلمين وقتئذ حين تم ضم القسمين الأدبى من كلية الآداب والعلمى من كلية العلوم فى المبنى الموجود أعلى مقر البنك الأهلى فرع الجامعة الموجود حالياً وتم تعيين أول عميد لكلية المعلمية. وفى شهر يوليو من عام ١٩٧٠ ،احتفلت الكلية بتخريج أول دفعة من أبناء الكلية ، ومع بداية مطلع العام الجامعى ١٩٧٢/٧١ عدل إسم كلية المعلمين الى كلية التربية. توالى تطوير الكلية بإنشاء قسم التعليم الصناعى فى العام الجامعى ١٩٨١/٨٠ ومع مطلع العام الجامعى ١٩٨٩/٨٨ تم إنشاء شعبة التعليم الإبتدائى. واعتباراً من العام الجامعى ١٩٩٢/٩١ استقرت الكلية أخيراً فى مبناها الحالي، كما تم فى توقيع بروتوكول لإنشاء فرع للكلية بمحافظة مطروح لإعداد معلم التعليم الابتدائى فى شعبتى اللغة العربية , العلوم وكان عدد الطلاب لا يتجاوز مائة طالب وقد تصاعد العدد الآن إلى أضعاف هذا العدد وفى عام ٩٧ / ١٩٩٨ ، تم تعيين أول مشرف أكاديمى لفرع الكلية بمرسى مطروح[1]

كلية السياحة والفنادق

وافق مجلس الجامعة على إنشاء كلية جديدة للسياحة والفنادق في ٣١ مارس ١٩٨٢ ، ثم تلي ذلك صدور القرار الجمهوري رقم ٢٣٩ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء الكلية، وتم العمل فيها منذ افتتاحها في أكتوبر عام ١٩٨٣ بهدف تزويد السوق السياحي والفندقي بمحافظة الإسكندرية وباقي المحافظات بما تحتاجه من متخصصين ومؤهلين للعمل في المنشآت السياحية والفندقية، لاسيما وأن الإسكندرية تحصل على ٦٠٪ من السياحة الشاطئية، بالإضافة إلى تخريج كوادر سياحية وفندقية، لذا رأت جامعة الإسكندرية أن إنشاء كلية السياحة سيُسهم في إثراء البحث العلمي في مجال السياحة والفندقة. وفي يناير عام ١٩٩٠ م صدرت اللائحة الجديدة لكلية السياحة والفنادق بالقرار الوزاري رقم ١٢ وتضمنت تعديلات كثيرة تلائم التطور السياحي المعاصر، وتحقيقًا لطموح الكلية المستمر الذي يسعى للارتقاء بالعملية التعليمية إلى أقصى ما

[1] http://edu.au.alexu.edu.eg/Arabic/AboutUs/Pages/History.aspx

يمكن من كفاءة وتحديث للحاق بما وصل إليه علم السياحة والفندقة في العالم، ورغبةً في تطوير المادة العلمية التي تُدرس للطلاب بما تعود عليهم بالفائدة المرجوة، وتحقيقًا للأهداف التي قامت الكلية من أجلها وهى أعداد كوادر مؤهلة تأهيلاً علميًا ومهنيًا قادرًا على الوفاء باحتياجات قطاع السياحة بالوطن وتقديم الخدمة المتميزة لأفواج السائحين، فقد رأت الكلية أن الوقت قد حان لإعداد لائحة جديدة تخدم هذا الفكر. واتخذت الكلية منذ إنشاءها من بعض قاعات كلية الآداب مقرًا لها، وظلت في ضيافة كلية الآداب من عام ١٩٨٣ إلى ١٩٨٥؛ وفي العام الدراسي ١٩٨٥/ ١٩٨٦ انتقلت الكلية لشغل أحد المبنيين المخصصين لمركز الخدمة العامة بمجمع الكليات النظرية بسوتر، وظلت به حتى تاريخ انتقالها للمبنى الحالي بتاريخ ١٩٩٢/٢/٤. وتعمل كلية السياحة على تخريج كوادر من العمالة القادرة على إدارة المنشآت السياحية والفندقية من أجل تحسين مستوى الأداء بها من خلال التعليم والتدريب. كما تقوم الكلية بتنظيم دورات تدريبية للعاملين في المجال السياحي والفندقي للارتقاء بمستوى الخدمة في هذا المجال، ونشر الثقافة السياحية والفندقية بمدينة الإسكندرية، وتعمل الكلية أيضًا على تقديم اتصال مستمر مع المجتمع السياحي من أجل وضع إمكانياتها في خدمة التنمية السياحية. وتضم الدراسة في الكلية دراسة أكاديمية وأخرى تطبيقية لتحقيق التوازن فيدرس الطالب مواد نظرية و اخرى تطبيقية تتعلق بأصول المعارف المهنية، كما تهدف الكلية لتحقيق نوع آخر من التوازن بين المواد التخصصية والمساعدة وذلك من خلال أقسام الكلية الثلاثة الدراسات السياحية – الدراسات الفندقية – الإرشاد السياحي. وتعتبر اللغات الأجنبية بكلية السياحة والفنادق هي حجر الزاوية للدراسة، بل تعتبر اللغة هي الرصيد الذي يعتمد عليه خريجي الكلية بعد تخرجهم في الحياة العملية، حيث تُحتم طبيعة عمل الخريجين من الأقسام الثلاثة (الدراسات السياحية – الدراسات الفندقية – الإرشاد السياحي) التعامل مع كثير من الجهات الأجنبية. وبتاريخ ٢٠٠٩/٧/٢٧ وافق المجلس الأعلى للجامعات على أن: "تمنح جامعة الإسكندرية بناءٍ على اقتراح مجلس الكلية درجة البكالوريوس فى السياحة والفنادق فى تخصص برنامج إدارة الفنادق من قسم الدراسات الفندقية (بنظام التعليم المفتوح)" و بتاريخ ٢٠١٣/١٠/١ صدر القرار الوزارى

رقم(٣٧٥١) بشأن اصدار اللائحة الداخلية لكلية السياحة و الفنادق جامعة الاسكندرية(مرحلة البكالوريوس) بنظام الساعات المعتمدة."يعمل باللائحة الداخلية و الخاصة بكلية السياحة و الفنادق جامعة الاسكندرية(مرحلة البكالوريوس) بنظام الساعات المعتمدة". [1]

من خلال استعراض تاريخ نشأة كليات المجمع النظري وأقسامها العديدة يتضح مدى ضخامة الخدمة التعليمية والبحثية التى تؤدى من خلال الكليات ومدى الطلب على تلك الخدمات والتي تبين من خلال تاريخ كل كلية مدى سعي إدارة الكليات لتطوير خدماتها ونظمها التعليمية لتلبي احتياجات سوق العمل وكذلك الطلب المتزايد سنويا على التعليم الجامعي وبالتالي حرصها على ضرورة تحقيق الأمن والاستقرار اللازمين لتوفير مناخ مواتي لتيسير مسار العملية التعليمية والقضاء على أية عراقيل تحول دون تحقيق الأهداف التعليمية.

مراحل الدراسة الميدانية

انقسمت مراحل الدراسة الميدانية إلى ثلاث مراحل:

المرحلة الأولى: كانت منذ نهاية ٢٠١٢ وحتى نهاية ٢٠١٣ كانت مرحلة ملاحظة ومتابعة للوضع الراهن بالمجتمع عموما وبالمجمع النظري على وجه الخصوص وما يشهده من حالة غير مستقرة، مصحوبة بعنف متزايد وتجاوز شديد من بعض الطلاب وصل إلى حد الرغبة في منع وتوقيف الدراسة بالقوة من خلال التشويش على الطلاب بالهتافات بالقرب من أماكن قاعات المحاضرات ووصل الأمر الى ان يتجمعون أمام الممرات المؤدية للقاعات وأمام الأبواب هاتفين: "إضراب" هنا تولدت فكرة البحث وتبلورت في ذهني بعض ملامحها.

[1] http://tourism.au.alexu.edu.eg/Arabic/AboutUs/Pages/default.aspx

المرحلة الثانية: في أوائل عام ٢٠١٤ بدأت أعمق رؤيتي ببعض القراءات النظرية حول الموضوع ووضعت خطة البحث ثم ناقشتها مع بعض أساتذتي بالقسم، ثم صممت دليل العمل وبدأت بتطبيقه في شهر يونيو وحتي نوفمبر ٢٠١٤.

المرحلة الثالثة بدأت من سبتمبر وحتى نوفمبر ٢٠١٤ وهي مرحلة التحليل الميداني متضمنا أهم الخاتمة وأهم النتائج.

الضبط الاجتماعي وظاهرة العنف

يعرف ابن منظور الضَّبْطُ بأنه لزوم الشيء وحَبْسُه، وضَبَطَ يضْبُط قوله شكل في الأصل في غير موضع بضم الباء، وهو مقتضى اطلاق المجد، وضبط هامش نسخة من النهاية يوثق بها، وضبْطُ الشيء حِفْظُه بالحزم، والرجل ضابِطٌ أَي حازِمٌ. ورجل ضابِطٌ: قويٌّ شديدٌ، وفي التهذيب: شديد البطش والقُوَّةِ والجسم.[١]

ويعرف شاكر مصطفى سليم الضبط الاجتماعي بأنه إدامة النظام والاستقرار في المجتمع بأساليب مختلفة، مقررة اجتماعيا، مثل العقاب، والاحتقار، والاستهزاء، والاشاعات، والنقد، والنهي، والحث، والاقدام، والمديح، والثواب؛ لجعل أفراد المجتمع وجماعاته، تتواءم مع المعايير الاجتماعية التي يتبناها المجتمع. وينتج عن الضبط الاجتماعي تحديد المجتمع لسلوك الأفراد والجماعات وفعالياتهم بشكل يؤدي الى تجسيد معايير المجتمع وتحقيق أهدافه، وتحديد بعض أفراده وجماعاته لسلوكهم بصورة ذاتية، وبعض آخر بالتنشئة الاجتماعية بشكل يتفق وتلك المعايير ويحقق تلك الأهداف.[٢]

والضبط في معجم العلوم الاجتماعية هو عملية ضبط وتوجيه السلوك من الناحية السلبية أو الايجابية، والضبط الاجتماعي عبارة عن تلك العمليات أو الاجراءات

[١] ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، نسخة الكترونية PDF.
[٢] شاكر مصطفى سليم، قاموس الأنثروبولوجيا، ط١، جامعة الكويت، ١٩٨١، ص ٨٩٥ . نسخة الكترونية PDF.

المقصودة التي يتخذها مجتمع ما، أو جزء من هذا المجتمع لرقابة سلوك الأفراد فيه والتأكد من أنهم يتصرفون وفق المعايير والقيم أو النظم التي رُسمت لهم[١]

والضبط الاجتماعي ليس مجرد رغبة هوجاء لبعض الأفراد للتسلط والسيطرة على الآخرين انما هو نظام أو نسق هادف، نظرا لانه يهدف إلى إيجاد التوافق والتواؤم والتماسك والاستمرار للجماعة، يقوم الضبط الاجتماعي في أساسه على محاولة إقرار النظام في المجتمع والتواؤم مع النظم والقيم الثقافية والاجتماعية السائدة وتوقيع الجزاءات على الانحراف عن تلك القواعد العامة، وميدانه بذلك أوسع بكثير جدًا من ميدان القانون رغم أنهما يؤديان نفس الوظيفة[٢]

يستخدم مصطلح الضبط الاجتماعي للإشارة إلى أن سلوك الفرد وأفعاله محدود بكل من الجماعات، والمجتمع المحلي، والمجتمع الكبير الذي يعد عضوا فيه، أما الوسائل التي تحقق امتثال الأفراد لقواعد المجتمع فهي ميكانيزمات ذات طبيعة اجتماعية، ومن أفدم تعريفاته ما قدمه روس **E.A.Ross** "الضبط الاجتماعي هو السيطرة المقصودة التي تؤدي وظيفة معينة في المجتمع". ويقول بارك وبيرجس أن "كل المشكلات الاجتماعية تتحول في النهاية الى مشكلات تتعلق بالضبط الاجتماعي". كما تصور "جورج هربرت ميد" ان الضبط الاجتماعي يستند أساسا إلى بناء الذات، حيث يعتمد على درجة تقبل الفرد لإتجاهات من يشاركونه في الأنشطة الاجتماعية في الجماعة. [٣]

ويرى **Gary Ferraro** أن الضبط الاجتماعي هو عبارة عن ميكانيزمات توجد في كل المجتمعات تستهدف تشجيع الناس على أن لا ينتهكوا المعايير الاجتماعية.[٤]

---

[١] أحمد زكي بدوي، المرجع السابق، ص: ٨٥ ، ٣٨٣ .

[٢] أحمد أبو زيد، البناء الاجتماعي مدخل لدراسة المجتمع الجزء الثاني:الأنساق، دار الكاتب العربي، ١٩٦٧، ص:٤٢٤.

[٣] عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ب.ت، ص٤١٨ .

[4] Gary Ferraro, Cultural Anthropology, 7th edition, Thomson Wadsworth, 2008, USA., P. 321.

فالسلوك الانساني في كل المجتمعات إذن يجب أن يكون في حالة توافق مع المعايير، وبالتالي يستطيع الناس إدارة شئون حياتهم بدرجة معقولة من اليقين بأن أنشطتهم الخاصة سوف تثير استجابات ونتائج متوقعة من زملائهم.[١]

أهداف الضبط الاجتماعي

إن هدف الضبط الاجتماعي يتمثل في النظام **Order**، وفي تدعيم القيم الاجتماعية، وعدم الاستغلال، أو الاحتكار، أو إحراز المكاسب الذاتية التي قد يحظى بها من هم في مراكز القوة. على انه ينبغي ملاحظة ان قيم المجتمع قد تعكس احتياجات الطبقة الحاكمة أو الصفوة، أو أية جماعة ثقافية أو عنصرية سائدة، ولذلك، قد يكون الضبط الاجتماعي موجها نحو تدعيم المصالح الخاصة.[٢]

ويرى "هوبل" أن هدف الضبط الاجتماعي هو توجيه عملية التعلم لكل أفراد المجتمع، والعمل على تنمية العادات السلوكية الملائمة، فالقانون كأحد جوانب الضبط الاجتماعي يختلف عن العادة التي بدورها تتكون من معايير اجتماعية تم إقرارها، بحيث ان السلوك المتوافق مع المعايير عادَّة ما يكافأ، والسلوك الذي يبتعد جدا عن المعايير يكون معاقبًا.[٣]

أنواع الضوابط الاجتماعية:

يشير **Gary Ferraro** إلى نوعين من الضوابط الاجتماعية والثقافية أحدهما غير رسمية والأخرى رسمية ويندرج ضمن كل منها وسائل عديدة هي

١–الضوابط غير الرسمية تستخدم كل المجتمعات وسائل غير رسمية للضبط الاجتماعي، وتعتمد الثقافات الغربية بشكل أساسي على ميكانيزمات مثل التنشئة الاجتماعية، والرأي العام، والجزاءات فوق الطبيعية لتشجيع الناس على المحافظة على

---

[١] Hoebel, Anthropology; the study of man, 4th edition, McGraw Hill, Inc, USA, 1972, P 503.

[٢] عاطف غيث، المرجع السابق، ص ٤١٩.

[٣] Hoebel, Ibid., P 503 .

النظام الاجتماعي عن طريق ممارسة السلوك السليم والمناسب وغالبا ما تكون هذه الميكانيزمات غير الرسمية غير كافية للحفاظ على المستوى المرغوب فيه من التوافق مع المعايير وفيما يلي أتناول هذه الميكانيزمات غير الرسمية بقليل من التوضيح؛

ا– التنشئة الاجتماعية؛ ينقل كل مجتمع قواعده ومعاييره من جيل لآخر لكي يبقى ويستمر في الوجود، ويبدو من الواضح أن الناس لا يمكنهم أن يتوافقوا مع المعايير الاجتماعية إن لم يكونوا قد تعلموها، لذا يوجد لدى كل المجتمعات نظام للتنشئة الاجتماعية يتضمن تعليم الصغار ماهية المعايير وضرورة الالتزام بها وعدم انتهاكها. وبعبارة أخرى يمكن القول ان الناس لا يعيشون فى المجتمعات، بل ان المجتمعات هم من يعيشوا بداخل الناس، ويحمل الناس المعايير بداخلهم ولا يخترقوها أبدًا فهناك معايير متأصلة في الناس بشكل جيد من خلال التنشئة الاجتماعية ويكون انتهاكها أمر محرج ومثير للاشمئزاز–مثا ارتداء الناس الملابس– ومن ناحية أخرى هناك معايير لا تتضمن نفس المستوى من الالتزام الاخلاقي مثل القيادة بأقصى سرعة، وكقاعدة عامة عندما يتعلم الناس معايير مجتمعهم فإنهم في نفس الوقت يحملون بداخلهم ضرورة الالتزام بها، وبالرغم من أن كل المجتمعات تنشئ صغارها كي يتعلموا ويفهموا ويلتزموا بالمعايير الاجتماعية فإن هناك اختلاف كبير من حيث مستوى الالتزام بها، فبعض المجتمعات تكون أكثر تساهلاً في عملية التنشئة الاجتماعية بينما قد يستخدم البعض الآخر بعض أشكال العقاب كوسيلة لتعليم الصغار.

ب– الرأي العام ويعبر عن ما يعتقده عامة الناس حول بعض القضايا وعندما يتم اجتذاب الرأي العام للتأثير على الفرد يمكن أن يؤثر على سلوكه. وتعد النميمة والنفي بدون محاكمة وترويج الشائعات والسخرية والتهكم تدابير تصحيحية قوية لاصلاح السلوك الاجتماعي فعلى سبيل المثال تقوم حكومة المدن والمحافظات في الولايات المتحدة بنشر أسماء الذين لم يدفعوا الضرائب في الصحف المحلية في محاولة لاحراجهم.

ج–الروابط المشتركة **corporate lineages** وتلعب دور بارز في غالبية المجتمعات محدودة النطاق، فالأعضاء الذين تجمعهم روابط مشتركة(والذي يقدر عددهم بالمئات) غالبا ما يعيشون ويلعبون ويُصلون معا، وتنحصر الملكية داخل البدنة كما تتحدد الهوية داخل الجماعة، كما أن الدين (في شكل عبادة الأسلاف) أمر يخص البدنة، ويتصرف أعضاؤها كأعضاء شركة صغيرة.

د– أنساق الاعتقاد **supernatural belief systems** في القوى فوق الطبيعية كالآلهة والساحرات والمشعوذين، وهي من الآليات القوية للضبط الاجتماعي خاصة في المجتمعات التي لاتؤلف دولة وبمقتضاها سيمتنع الناس عن السلوك المعادي للمجتمع خوفا من عقاب القوى فوق الطبيعية، فهم لا ينتهكون المعايير خشية انتقام القوى فوق الطبيعية، فالاعتقاد في الجزاءات فوق الطبيعية يعتبر رادعا قويا للسلوك المعادي للمجتمع في مثل هذه المجتمعات البسيطة.

هـ–النظام العمري؛ وهو نوع من التنظيم الاجتماعي، ينتشر في بعض المجتمعات التي لا تؤلف دولة، وجد في شرق افريقيا وبين بعض الجماعات الأمريكية الأصلية، حيث يمر الناس الذين لهم نفس العمر –تقريبا– معا بمستويات داخل المجتمع، ويرتكز المستوى الأعلى على العمر، كما يحمل معه مكانة اجتماعية متزايدة وأدوار محددة صارمة.

٢– الضوابط الرسمية ومنها؛

ا–الوسطاء

ب–المحاكم غير الرسمية

ج–حلف اليمين والمحاكمة بالمحنة

د–المحاكم والقوانين المنظمة

هـ– الحرب.[١]

[١]Gary Ferraro, Ibid., Ps: 323:325, 327.

ويري "ويليام هافيلاند" ان الضوابط قد تكون داخلية توجد بداخل الأفراد، أو خارجية توجد في شكل عقوبات أو جزاءات **Sanctions** ويعتمد النوع الأول من الضوابط الاجتماعية على عنصر الردع ويعد الخجل الشخصي والخوف من العقاب فوق الطبيعي(الإلهي) أمثلة لهذا النوع، وتعتمد الجزاءات السلبية على ردود فعل الآخرين تجاه كل من السلوك المقبول وغير المقبول، فتشجع الجزاءات الايجابية السلوك المقبول، بينما تعيق الجزاءات السلبية السلوك غير المقبول، ويمكن أن تسمى الجزاءات السلبية قوانين إذا اتخذت الصفة الرسمية وكانت ملزمة من قبل السلطة السياسية، وبالتالي يمكن القول ان القوانين هي جزاءات، ولكن ليست كل الجزاءات تكون في شكل قوانين، وعلى ذلك فإن المجتمعات لا تحافظ على النظام داخلها من خلال القانون وحده، فإذا كانت المجتمعات تحافظ على النظام داخلها عن طريق الضوابط الاجتماعية فانها تستخدم القوة أو التهديد باستعمال القوة للحفاظ على النظام بينها وبين المجتمعات الأخرى.[١]

أكد غالبية المبحوثين الذين تمت معهم مقابلات ميدانية وفقا للمنهج الأنثروبولوجي على أن الضوابط الاجتماعية والثقافية عنصر أساسي في المجتمع بصفة عامة والمجتمع الجامعي على وجه الخصوص، وأن العادات والتقاليد إضافة إلى المعتقدات الدينية تشكل جانبًا كبيرًا من تلك الضوابط، والتي قد تكون دافعة للعنف أحيانًا أو مقيدة له أحيانًا أخرى، وبالإضافة إلى ذلك أكد المبحوثون أن هناك عوامل أخرى لا تقل عنها وقد تفوقها في الأهمية تتمثل في التنشئة الاجتماعية بمضامينها المختلفة وما تشتمل عليه من عمليات ثقافية وتربوية تتشكل بموجبها بنية الشخصية واتجاهاتها، ومن المعروف أن الشخصية لاتسير على نمط واحد أو وتيرة واحدة ،فقد يكون منها المسالم والعدواني والشرس والمتوازن ويتحدد ذلك بناءًا على ما يتم غرسه من قيم وأفكار ومعتقدات حول كل ما يحيط بالإنسان من بيئة وأشخاص وأحداث. كما أكد المبحوثون أن هناك عوامل أخرى منها سياق الرأي العام وإن كان هناك من قلل من سياق الرأي العام كموجهات وضوابط للسلوك الإنساني ولم يغفل أي من المبحوثين دور

---

[١] William A., Haviland cultural anthropology, 10th edition, Wadsworth, Thomson learning,inc.,USA P325

القوانين الرسمية كضوابط اجتماعية وثقافية هامة تتسم بالرسمية وتتضمن عنصر الالزام والجبرية ويترتب على انتهاكها عقوبات معينة باعتبارها أحد الضوابط الرئيسية للحد من الجريمة والعنف بشرط ان يكون هناك تطبيقا صارمًا وفعالًا للقوانين حتى يتمكن المجتمع من التماسك والتساند، كما أن هناك قلة من المبحوثين أشاروا إلى الأهواء والآراء الشخصية ومدى تأثر الضوابط الاجتماعية والثقافية بالتغيرات الفكرية الناتجة عن تأثيرات البيئة الإلكترونية الحديثة ومؤثراتها على سلوك الإنسان في المجتمع.

والجدير بالذكر أنه بينما أكد غالبية المبحوثين على أهمية العادات والتقاليد والمعتقدات الدينية إلا انهم لم يغفلوا أهمية النقد الاجتماعي والتنشئة الاجتماعية وتأثير الطبقة العمرية التي ينتمي إليها الفرد وكذلك القوانين الرسمية باعتبارها من أهم وأقوى الضوابط لكنهم قللوا في نفس الوقت من أهمية عنصر الرأي العام بالمقارنة بباقي العناصر وهناك من أعطى الأولوية للعادات والتقاليد أو لجماعة الأصدقاء كضوابط قوية وهناك من أكد علي المعتقدات الدينية وقوتها، والبعض الآخر اكد ضعف التأثير الديني ولم يعده من ضمن الضوابط بسبب تأثيره المتضائل. ويمكن القول أن كل هذه العوامل بدءا من التنشئة الاجتماعية ومضامينها والعادات والتقاليد والقيم الدينية مرورا بالقوانين الرسمية والأصدقاء والرأي العام ووصولا للأهواء والآراء الشخصية كلها أنواع من الضوابط الاجتماعية والثقافية التي أكدت الدراسة الميدانية أهميتها ودورها المتكامل والمتساند في تحقيق عدة أهداف مجتمعية هامة منها على سبيل المثال لا الحصر:

- المساعدة في تحديد اطار واضح لتنظيم السلوك والعلاقات بين الناس داخل المجتمع
- تنظيم علاقة الناس بمؤسسات الدولة
- المحافظة على النظام العام داخل المجتمع وضمان استقراره
- توجيه الناس نحو السلوك المتوقع منهم تجاه الآخرين
- الاشارة إلى السلوك المتوقع من الآخرين في المواقف المختلفة

ومن منطلق الأهمية الشديدة لتلك الضوابط الاجتماعية والثقافية تطرقت الدراسة إلى مسألة هامة جدا وهي المسئول عن اكساب تلك الضوابط ونقلها من جيل لآخر وفقا للمراحل العمرية للانسان ووفقا للجماعات العديدة التى ينضم إليها منذ الميلاد، وقد كشفت الدراسة أن هذه المسئولية جماعية لا تقتصر على فرد أو اثنين أو حتى مؤسسة واحدة أو اثنتين بل تتوزع بين عدد من المؤسسات والمجموعات التي ينتمي إليها الشخص بدءًا من أصغر مجموعة وأصغر مؤسسة ممثلة في الأسرة والوالدين ، ثم المؤسسات التعليمية ممثلة في المدارس والجامعات ، ووسائل الاعلام والإنترنت وأدوات التواصل الاجتماعي، مرورا بالمؤسسات الدينية كالكنائس والمساجد وكذلك الجيران والأقارب وصولا إلى الشارع وتأثيره كضابط اجتماعي غير رسمي من وجهة نظر البعض، وقد يستمد قوته من خلال ما قد يتعرض له من ينتهك الضوابط الاجتماعية والثقافية من نقد مجتمعي لاذع، إذن يرتبط هذا بعمليتي التنشئة الاجتماعية والثقافية، من ثم فان هذه العملية مستمرة فكل جماعة أو مؤسسة ينضم إليها الانسان بحكم السن أو المهنة لها ضوابطها المنظمة والحاكمة لسلوك المنتمين إليها. وقدتنقلنا هذه المسئولية المشتركة إلى التعرف على مدى قيام كل مسئول بدوره في تلك المنظومة وأكد المبحوثون أن كل مسئول يقوم بدوره ولكن ليس بالشكل الأمثل والمطلوب، وبالنسبة لدور الأسرة والوالدين يؤكد البعض أن الأسرة تقوم بدورها على أكمل وجه من خلال اللقاءات اليومية وعلاقتها اللصيقة بالأشخاص التي تتيح مناقشة المواقف اليومية وردود الفعل تجاه المواقف المختلفة ومن ثم يتم تقييم وتوجيه واكتساب السلوك المرتبط بالضوابط الاجتماعية والثقافية، وعلى النقيض من هذا الرأي أكد غالبية المبحوثين أن الأسرة وهي المسئول الأول والراعي الأساسي والأهم لأفرادها والمسئول المباشر عن نقل ونشر الضوابط بأنواعها سواء بشكل مباشر أو غير مباشر قد تقلص دورها وأصبحت لا تقوم به بالشكل المطلوب وما ينطبق على الأسرة ينطبق على كافة الأطراف الأخري التي تشاركها عملية التنشئة والتربية لذلك تناولت الدراسة التعرف على العوامل التى تعوق نقل ونشر الضوابط الاجتماعية والثقافية وبالتالي تفقدها بعض أهميتها ودورها في المجتمع. وتبين من الدراسة أن ما يعوق دور الأسرة وجود مجموعة مؤثرات خارجية اقتربت من العقول بضراوة وفى

مقدمتها وسائل الإعلام(برامج–أفلام–دراما) والإنترنت وأدوات التواصل الاجتماعي وتليها الجماعات السياسية المدعمة للآراء الحزبية أو الدينية والأفراد الممثلين لها، والتي تطل على الناس بانتظام عبر الشاشات وتوجه بسياسات مضللة فى الكثير من الأحيان وتعتمد فى نقل المعلومات على نظرية التكرار حتى يقتنع المستقبِل بالمفهوم المطلوب إدراكه والتفاعل معه، وهي من هذا المنطلق قد تشكل المعوق الأول والأقوى للضوابط الإجتماعية والثقافية. كما تصاحب مع ذلك تراجع وتدني الوضع الاقتصادي للقاعدة العريضة من أفراد المجتمع مما دفعهم للانشغال بكسب العيش لتوفير حاجات الأسرة والمتطلبات المتزايدة لأفرادها ونشأ عنه تراجعا آخر لدورها في التربية والتوجيه ، بالتالي ومع سوء توظيف الاعلام والانترنت وتراجع مستوى جودة التعليم وضعف دور المؤسسات الدينية ويحدث الخلل في عملية اكتساب الضوابط ومن ثم مدى الالتزام بهها ، حيث أكد غالبية المبحوثين ضعف الالتزام بالضوابط الاجتماعية والثقافية، الرسمية وغير الرسمية نتيجة للعوامل السابقة بالاضافة الى عامل مرتبط بالتقليد والمحاكاة الغير عقلانية.

بناءا على ما سبق فان هناك في الواقع تفاوت في مدى الالتزام بها يرتبط بعدة عوامل يمكن تصنيفها كعوامل رسمية كالخوف من المساءلة والمحاسبة أو تجنب العقاب القانوني، وأخرى غير رسمية بتوجيه داخلي يحث الفرد على الالتزام أملا في الثواب وخوفا من العقاب الالهي، وحب الله ، والطمع في الجنة ، واحترام الذات، وتجنب النقد الاجتماعي(القيل والقال)، خاصة من قبل الأقران فى المقام الأول قبل الأهل، وقد كشفت الدراسة الميدانية عن عدة أسباب تكمن وراء ضعف الالتزام بالضوابط الاجتماعية والثقافية منها:

–عدم تفعيل نظم للمساءلة أو المحاسبة تقضي بمعاقبة المخالفين وإثابة الملتزمون بالضوابط الاجتماعية والثقافية

–عدم تحقق المعرفة والدراية الكاملة بالضوابط الاجتماعية والثقافية نتيجة لعدة أسباب قد يكون أحدها متمثلا في وجود خلل في عملية التنشئة الاجتماعية بمؤسساتها العديدة أو في وجود خلل في نظم الادارة بمؤسسات العمل

(ك١)أسباب أخرى شخصية ذاتية كغياب الضمير ، والشعور باللامبالاة وعدم الشعور بالذنب عند الخطأ وهذا من وجهة نظر البعض بسبب غياب القيم والأفكار الدينية المعتدلة الخالية من التطرف الفكري نظرا لضعف وتراجع دور المؤسسة الدينية.

وقد سعت الدراسة للتعرف على الخصائص الاجتماعية والثقافية لأولئك الذين يلتزمون بالضوابط الاجتماعية والثقافية ومن لا يلتزمون بها من وجهة نظر المبحوثين فتبين أنه لا يوجد معيار ثابت فالالتزام أوعدمه يسودان بنسب متفاوتة بين كل الشرائح الاجتماعية والعمرية والنوعية والتعليمية وهذا الأمر مرتبط بالتنشئة الاجتماعية والتربية والصُحبة ومدى قوة النزعة الدينية(الحلال والحرام) وهناك من يشير إلى أن كبار السن أكثر التزاما من الشباب نظرًا لمرورهم بالكثير من التجارب والمواقف الحياتية التي تحتم عليهم الالتزام بالضوابط احتراما للذات ولمكانتهم في المجتمع ، أما الشباب فخبراتهم محدودة وبالتالي التزامهم أقل، والإناث أكثر التزاما من الذكور وقد يرجع هذا الى طبيعة المجتمع الذكوري الذي يطلق الحرية للذكور بينما لا يترك المجال للإناث للخروج على الضوابط خاصة غير الرسمية، والمتعلمون المثقفون أكثر التزاما من غير المتعلمين أما من لا يلتزمون بالضوابط هم في الغالب من الشباب ،ومن غير المتعلمين وأغلبهم ممن ينتمون الى الطبقة الأقل من الوسطى.

الضوابط الاجتماعية والثقافية التي تنظم العمل داخل المجتمع الجامعي:

كشفت الدراسة عن وجود مجموعة من الضوابط الاجتماعية والثقافية المنظمة للعمل داخل المجتمع الجامعي، ترتبط هذه الضوابط بتنظيم شبكة العلاقات بين أطراف المنظومة التعليمية من أعضاء هيئة التدريس والهيئة المعاونة والإداريين والطلاب، فهناك

ضوابط اجتماعية وثقافية تنظم العلاقة بين الطالب وبين الادارة العليا بالكلية وأخرى بين الطالب والأستاذ، وكذلك بين الطلاب، وبين الاداريين، و...إلخ. وقد تكون هذه الضوابط رسمية في صورة لوائح وقوانين ملزمة تتبدى في قانون تنظيم الجامعات واللوائح المكملة، كما قد تكون غير رسمية متمثلة في التقاليد والأعراف الجامعية(ميثاق أخلاقي) كاحترام الأقدمية والاعتزاز بشيوخ الأساتذة ومراعاة الرأي العام. وأشار بعض المبحوثين إلى أن الضوابط المنظمة للعمل الجامعي رسمية فقط وهناك من أكد أنها غير رسمية فقط وهم النسبة الأقل وأكد غالبية المبحوثين وجود كل من النوعين غير الرسمية والرسمية، كما كشفت الدراسة ان هذه الضوابط قائمة وموجودة من الناحية النظرية وقلما يوجد لها صدى على أرض الواقع. واذا كان غالبية المبحوثين قد اتفقوا على وجود مجموعة من الضوابط الاجتماعية والثقافية المنظمة للعمل داخل المجتمع الجامعي إلا أنهم لم يتفقوا حول مدى الالتزام بها فأشار البعض إلى وجود مستوى ضعيف جدا قد يصل لمستوى العدم والبعض الآخر أكد أن مستوى الالتزام متوسط وهناك من أكد على الالتزام بالضوابط بنسبة أكثر من ذلك كما أكدوا على وجود عوامل وأسباب تؤثر في مدى الالتزام بها، كما أوضحت من قبل

وتتوزع مسئولية نشر ونقل ضوابط العمل الجامعي بين أطراف عديدة حيث تشكل منظومة متكاملة تكمل بعضها بعضا كل مسئول فيما يخصه ولا يمكن استثناء دور أي منها، حيث تدعم كل منها على حده اتجاه محدد فى تنمية الوعي بالضوابط الإجتماعية والثقافية إذا ما قامت بدورها على أكمل وجه وهذه المسئولية تبدأ بالأسرة، والجامعة، والعمداء والوكلاء، والرئيس المباشر، وقدامى العاملين، ويتم تدعيمها بالتعلم الذاتي، بالتطبيق والممارسة عن طريق تقديم النموذج الذي يحتذى، وبالرغم من المسئولية المشتركة بين كافة أطراف المنظومة إلا ان هناك من أعطى أهمية بالغة لدور الأسرة، وهناك من أعطى أولوية ودورا أساسيا للعمداء والوكلاء ورؤساء العمل المباشرين وهناك من اعتبر أن دور قدامى العاملين من أقوى الأدوار خاصة اذا كانوا نموذجا يحتذى به ومن ثم اعتبروا ان الممارسة من أهم الآليات لنشر ونقل الضوابط الاجتماعية والثقافية واكسابها للآخرين سواء على مستوى المجتمع الكبير أو في مجتمع العمل المحدود النطاق.

يتضح من هذا ان مسئولية نشر ونقل الضوابط مسئولية مشتركة بين كافة الأطراف التي تمثل القيادة والادارة بمستوياتها الهرمية العديدة، ويقوم المسئول التنفيذي باعلان الضوابط ونشرها بطرق مختلفة قد تكون في لوحات ارشادية أو على موقع الكتروني أو في ندوات واجتماعات، وقد يتم تجميعها في أدلة أو كتيبات ارشادية، ثم تُطبق وتكتسب بالممارسة، وهذه المنظومة المتكاملة تعكس أهمية الضوابط الاجتماعية والثقافية المنظمة للعمل وهي

- تنظيم السلوك والعلاقات بين كافة أطراف المنظومة التعليمية داخل المؤسسة
- تنظيم علاقات المؤسسة بمؤسسات الدولة الأخرى
- تنظيم علاقة المؤسسة بالمجتمع الخارجي
- المحافظة على النظام العام داخل المؤسسة وتضمن استمرار العمل
- توجه الناس نحو السلوك المتوقع منهم ومن الآخرين في المواقف المختلفة

العنف الطلابي بين الضوابط الرسمية وغير الرسمية:

تسعى المجتمعات دومًا كي تضمن ان الناس يتصرفون بطريقة مقبولة، كما تحدد في سعيها هذا الاجراء المناسب اتخاذه عندما يتصرفون بطرق غير مقبولة، وفي حين تمتلك المجتمعات الحديثة بعض أنواع السلطة والقوة لتنظيم شؤونها يتصرف الناس في المجتمعات التقليدية والقبلية بصفة عامة وفقا لما هو متوقع منهم وبدون تدخل مباشر لأي سلطة سياسية مركزية، حيث يعد النقد، والقيل والقال، والخوف من القوى فوق الطبيعية، وما شابه ذلك بمثابة روادع فعالة(أدوات ردع فعالة) تجاه السلوك المعادي للمجتمع.

وتتمثل الضوابط الثقافية في المعتقدات والقيم الكامنة في عقول الأفراد وهي بالتالي جزء لا يتجزأ من الوعي الانساني، وتعتمد هذه الضوابط على روادع مثل الخوف من العقاب فوق الطبيعي أو الانتقام الإلهي، ويشير ويليام هافيلاند في هذا الصدد إلى أحد الأمثلة بالمجتمع في أمريكا الشمالية حيث لا يمتنع الناس عن ارتكاب الزنا ليس

خوفًا من العقوبة القانونية في كثير من الأحيان، ولكن بسبب الشعور العميق بالاشمئزاز عند التفكير في هذا الفعل والخزي الذي يشعرون به عند القيام بذلك، أما الضبط الاجتماعي فيقصد به الجزاءات الرسمية السلبية ويتضمن نوعا من الالزام الخارجي.[١]

ويرى "هوبل" أن القانون أحد أشكال الثقافة تمامًا كالقرابة واللغة والفن وأنماط العيش، كما أنه أحد جوانب الضبط الاجتماعى، ومن المفيد التمييز بين القانون والعادة، وبينه وبين الضبط الاجتماعى، فالقانون بصفة عامة أكثر من كونه عادة، وأقل من كونه ضبطًا اجتماعيا، ويعني هذا أن العادة تتكون من معايير اجتماعية، وكل المعايير الاجتماعية مقرة اجتماعيا، وعادة ما يكافأ السلوك المتوافق مع المعايير، ويكون السلوك غير المتوافق معها معاقبًا.[٢]

إن القدرة على الانتقال والانتشار والتأثير من أهم خواص الثقافة ، وهذه القدرة هي التي تعطي خاصية البقاء والاستمرار والاحتفاظ بمقوماتها الأساسية، حتى وإن دخلت عليها بعض التغييرات أثناء عملية الانتقال والانتشار، ويتم الانتقال والانتشار والتأثير إما بطريقة مباشرة نتيجة للاتصال والاحتكاك بين الناس ومحاكاة بعضهم بعضا، وإما عن طريق وسائل الاعلام والاتصال المختلفة التي كانت تؤدي دورا هاما في نقل المعلومات وتعريف الناس ليس فقط بآراء أو أفكار وابداعات بعضهم بعضا بل وأيضا بعادات الآخرين وأنماط سلوكهم وقيمهم.[٣]

وقد كشفت الدراسة الميدانية عن أن الضوابط الاجتماعية والثقافية المنظمة لعلاقات الطلاب –وهي في الغالب غير رسمية– موجودة من الناحية النظرية، أما من الناحية العملية والتطبيقية، وما يتصل بالتطبيق والالتزام بتلك الضوابط فالواقع مختلف تماما حيث يكون الالتزام بنسب متفاوتة بين الشدة والضعف، كما أن العلاقات بين الطلاب وبعضهم أو بين أعضاء هيئة التدريس أو الاداريين قد تأثرت بشكل كبير عقب ثورة يناير ٢٠١١ وما بعدها بسبب عمليات التصنيف المختلفة للناس وفقا لانتماءاتهم

---

[١] Ibid., P:339.

[2] Hoebel.,Ibid., P: 503.

[٣] أحمد أبو زيد، هوية الثقافة العربية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٣، ص ص: ١٣٦ ، ١٣٧.

السياسية والحزبية ومع غياب ثقافة تقبل الآخر تنشأ الخلافات والعداء الكامن بين من يختلفون سياسيا، وقد يصل الأمر إلى إنهاء العلاقات بين المختلفين سياسيا. وتبدو أهمية الضوابط في:

-تنظيم السلوك والعلاقات بين الطلاب

-تنظيم علاقتهم بادارة الكلية والجامعة

-المحافظة على النظام العام داخل المؤسسة وتضمن استقرارها

-تحدد السلوك المتوقع من وتجاه الآخرين

-تساعد المؤسسة في تحقيق رسالتها التعليمية والبحثية والخدمية

-تحقق حالة من التوازن والتماسك داخل المجتمع.

وقد أمكن رصد وحصر الانتماءات السياسية للطلاب في المجتمع الجامعي في التيارات التالية؛

-تيار طلاب النشاط وهؤلاء ليس لهم انتماءات سياسية

- تيار الاسلام السياسي ومنهم شباب الاخوان المسلمين ولهؤلاء دور ملحوظ في تنظيم المظاهرات قبل وأثناء وبعد يناير ٢٠١١ في العديد من المناسبات ، وسواء بسبب أحداث تتعلق بالقضية الفلسطينية مثلا أو ضد إدارة الكليات بسبب ارتفاع الرسوم أو تأخر نتائج، أو أسعار كتب.

-التيار الليبرالي واليساري والاشتراكيين الثوريين وبعض الحركات مثل ٦ إبريل و٩ مارس، وهذه التيارات معادية للشرطة والجيش وظهر نشاطها بقوة في أعقاب ثورة الربيع المصري، وتتحدد أهدافهم في الرغبة في الحصول على مكاسب سياسية .

-تيار آخر يضم الطلاب الذين يتعاملون مع الأمن ووزارة الداخلية وهذا التيار ممثل بين عدد من الأسر داخل المجتمع الجامعي ومعروف بين طلاب النشاط ويطلقون عليهم اسم "الأمنجية".

وترتبط الضوابط الاجتماعية والثقافية التي تنظم علاقة الطلاب بالادارة العليا بطبيعة الطلاب؛ فالطلاب العاديون علاقتهم بالإدارة تسير على ما يرام، أما أصحاب الانتماءات السياسية والحزبية(الثورجية) فعلاقتهم تتسم بالتوتر، بسبب حرص الإدارة على الالتزام باللوائح والقوانين ورغبة الطلاب في غير ذلك حيث يرون ان اللوائح والقوانين مقيدة لحرياتهم, أما عن الضوابط الاجتماعية والثقافية التي تنظم علاقة الطالب بالأستاذ فتبين أيضا أن مثل هذه العلاقة ترتبط بطبيعة وشخصية الطرفين ففي الظروف العادية تسود علاقة ودية؛ الطالب يحترم ويقدر أستاذه والاستاذ يحتوى تلاميذه ويكون لهم معينا، ولكن هناك بعض المتجاوزين من الطرفين، لا يسيرون وفق ضوابط واضحة، فيظهر خوف الطالب من سلطة الأستاذ، كما قد يشوبها الكثير من عدم احترام الطالب من قبل بعض الأساتذة، وربما هذا ما ساعد دعم حالة التوتر في العلاقة في أعقاب ثورة يناير، فاحترام الكبير أصبح إحدى القيم الآخذة في الضعف، فالغالبية تسعى لممارسة الحق في التعبير عن الرأي دون التزام بأية ضوابط، وتدنى أسلوب ولغة الحوار، وارتبط هذا بأعمال شغب وعنف لفظي ومعنوي فشاهدنا الطلاب يهينون بعض الأساتذة بالهتافات وبكتابة عبارات مسيئة في الساحات وعلى الجدران، وسادت حالة من الفوضى والتخريب قد تصل الى أعلى مستويات الشدة، فلا شك ان الحراك السياسي داخل المجتمع المصري بوجه عام ، وداخل مجمع الكليات النظري على وجه الخصوص قد نتج عنه الكثير من التغيرات في سلوك الأفراد وانعكس ذلك على علاقة الطلاب بكافة أطراف المنظومة داخل الكليات بدءا بالادارة العليا، مرورا بأعضاء هيئة التدريس، ووصولا للاداريين فاعتقاد الشباب انهم أيقونة الحراك والتغير دفعهم بالتالي الى أن اعتبروا أنفسهم أصحاب الرأي والحل والعقد في كافة الأمور التى تشغلهم، ويجب أن تنفذ مطالبهم مهما تضمنت من تجاوزات قانونية أو وعرفية، بالتالي فان هذه العلاقة المتوترة تحتاج إلى تدعيم من خلال اللقاءات والندوات التى تهدف إلى مخاطبة عقلية الطالب وتُلائم متطلباته النفسية والعقلية والعلمية.

وفيما يتعلق بنشر ونقل الضوابط الاجتماعية والثقافية بين الطلاب فيتم من خلال عدة وسائل قد تكون مواقع الكترونية أو كتيبات وأدلة ارشادية وندوات ولقاءات ولوحات

ارشادية، وهذه المسئولية قد يضطلع بها في المقام الأول ادارة الكلية، ثم القسم العلمي واتحاد الطلاب، وقدامى الطلاب، ولم يغفل المبحوثون دور الأسرة في هذا الشأن الأسرة، حيث تدعم لديهم أهمية الضوابط وأهمية التعرف عليها داخل الجامعة وتدعم ضرورة الالتزام بها، كما أكدوا مسئولية الأقران من الأصحاب والزملاء والمعارف المرتبطين إرتباطا وثيقا بالطالب ولديهم القدرة على التأثير فى سلوكياته وآرائه وأفكاره، بالإضافة الى الجماعات التى تحمل الأفكار والآراء الحزبية وتسعى جاهدة لنقلها وبثها فى عقول أفراد المجتمع. وأما اكتساب المعارف المتصلة بتلك الضوابط فيتم بالممارسة والتطبيق الفعلي.

الجدير بالذكر مما تقدم أن هناك مجموعة من الضوابط الاجتماعية والثقافية التي تقوم بدور هام في تحقيق التضامن الاجتماعي، والالتزام بها أساس نجاح الفرد والمؤسسة وضمان لمجتمع صحي ومتكامل، كما يؤدي الى السلام الاجتماعي وكذلك نجاح العملية التعليمية بمفهومها الأشمل الذي يستهدف خريج ذو مواصفات جيدة، وعضو نافع لأسرته ومجتمعه، وسواء أكانت رسمية أو غير رسمية، ومهما اختلفت أنواعها وأشكالها والقائمين عليها والقائمين بها، فهي عنصر أساسي في أي من المجتمعات، وهذا البحث لم يستهدف معرفة مدى وجودها أو عدمه بقدر ما سعى الى التعرف على مدى ممارستها والتطبيق الفعلي لها من قبل أفراد المجتمع، لان الخلل في تطبيقها وممارستها يصاحبه خلل آخر في التفاعل الاجتماعي وطبيعة العلاقات بين أفراد المجتمع، والجدير بالذكر انه في ضوء نظرية التفاعل الرمزى فان الضوابط الاجتماعية تتضمن العديد من المعانى بالنسبة للمجتمع، هذه المعاني تختلف من فرد لآخر ونجد هذا الاختلاف واضحا في الضوابط غير الرسمية، فالبعض ينظر للدين باعتباره الضابط الوحيد والأساسي الذي تشكلت في ضوئه الضوابط الأخري ، والبعض الآخر ينكر دور الدين تماما ويرى ان القوانين الرسمية واللوائح هي أقوى وأهم الضوابط ، كذلك هناك من يمثل الرأي العام والنقد الاجتماعي بالنسبة له أهمية كبيرة ، والبعض الآخر لا يهتم بالنقد الاجتماعي نهائيا. والضوابط الاجتماعية منتج انسانى مجتمعى ثقافي تكتسب من المجتمع ومن خلال التنشئة الاجتماعية والثقافية، كما يسري عليها التعديل والتغيير بفعل الاستعارة

الثقافية، والاتصال الثقافي عن بعد بواسطة الانترنت وأدوات التواصل الاجنماعي الجذابة وكذلك البث الفضائي. لا شك ان الالتزام بالضوابط الاجتماعية يؤدى الى دعم علاقات التفاعل بين أفراد المجتمع(تعاون– تماسك–تضامن) أما عدم الالتزام بها فهو ينمي نوع آخر من العلاقات (الصراع–التنافس–الحقد–الانتقام–العنف).

حرية التعبير وقبول الآخر في المجتمع الجامعي

الحرية هي إتاحة الفرصة لجميع الآراء للتعبير عن نفسها، ولها عدة مجالات منها؛ حرية التعبير، وحرية الممارسة السياسية، وحرية المعتقدات، وغيرها. وتعد حرية التعبير أحد الحقوق الهامة في النظام الدولي المعاصر، وتعني حق الفرد في التعبير عن آرائه ومعتقداته دون تدخل وبحرية عبر كافة وسائل الاعلام، ويشمل هذا الحق حرية البحث عن المعلومات والأفكار من أي نوع ونقلها بغض النظر عن الحدود، وذلك شفاهة أو كتابة أو طباعة، وسواء كان ذلك في قالب فني أو بأية وسيلة أخرى مختارة، بشرط ألا يمس الآخرين وفي حدود القانون من أجل الصالح العام.[١]

إن إجراء تحليل مضمون لمفهوم حرية التعبير من وجهة نظر المبحوثين يكشف عن فهم غاية في الوضوح والدقة من قبل البعض، وقد اشتملت رؤيتهم على العناصر التالية:

–إن حرية التعبير عن الرأي تعني حرية الشخص في التعبير عن أفكاره وآرائه

– إن حرية التعبير عن الرأي تسير وفق ضوابط اجتماعية وثقافية تقضي بعدم الاساءة للآخرين أو إيذائهم سواء بالقول أو الفعل أو حتى الاشارة

– إن حرية التعبير عن الرأي تقضي بضرورة تقبل الآراء والأفكار المخالفة لرأيي قبل المتوافقة معه، واتاحة الفرصة للآخر للتعبير عن رأيه والانصات إليه، وهذا لا يعني بالضرورة تبنى تلك الآراء.

– إن حرية التعبير عن الرأي تلازمها ثقافة حوار تقبل الاختلاف وتتعايش معه.

[١] اسماعيل عبد الكافي، مصطلحات عصر العولمة، الدار الثقافية للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠٧، ص: ٨٤.

–ضرورة الالتزام بالسلمية ونبذ العنف.

كما تبين وجود رؤية أخرى لدى البعض الآخر وخاصة بعض الطلاب، ممن ارتبطت رؤيتهم بالقدرة على التعبير عن الأفكار بحرية دون الاشارة إلى الآخر، وهذا يدل على نظرة أحادية ترتبط بالذات أكثر مما ترتبط بالآخر.

وبالرغم من وجهتي النظر المتعارضتين إلا أن الواقع يشير إلى أن حرية التعبير عن الرأي وفقا لضوابط سسيو ثقافية تعد سلوكا مكتسبا بالتعليم والتعلم والممارسة والتطبيق، تغرسه الأسرة في أفرادها وتنميه منذ الطفولة ويُدعم شيئا فشيئا بواسطة المؤسسات التعليمية الأخرى بدءا رياض الأطفال ومرورا بالمراحل الأساسية والثانوية ووصولا للمرحلة الجامعية، ويتلازم مع ذلك ويصاحبه دور جماعات الأقران والأصدقاء، والاعلام بمختلف أدواته وآلياته، والمحتوي الذي ينقله، وشبكة الانترنت وما يتبعها من أدوات التواصل الاجتماعي، يتبين من ذلك ان ممارسة حرية التعبير عن الرأي لم تكن وليدة المرحلة الجامعية، انما يمكن القول ان طبيعة وخصائص المرحلة توفر مناخا مواتيا لممارسة هذا السلوك على نطاق واسع وملموس. تبين أيضا أن تمتع الشخص بحرية التعبير عن رشايه داخل أسرته وضمن المحيط الضيق الذي يعيش فيه لا تعني قدرته على ممارسة هذا خارج نطاق الأسرة، وهذا ما يؤكد ارتباط اتساع نطاق التعبير عن الرأي بعوامل أخرى كالانتماء السياسي(لحزب أو حركة، أو جماعة) والأوضاع والظروف الاجتماعية السائدة، بالاضافة إلى بعض الصفات الشخصية للفرد كمستواه الثقافي ومدى إيمانه بفكرته، ووجود مجموعة أنصار وقيادات تقوم بتوجيهه. فإذا كانت الأسرة أول مؤسسة اجتماعية تدعم ثقافة الحوار وحرية التعبير، وقبول الآخر، فهي كذلك أول مؤسسة تدعم ثقافة الاختلاف ورفض الآخر، وتكون مسئولة عن تدني لغة الحوار، فمن تربى على احترام آراء الآخرين حتى وان كانوا مختلفين معه يعتاد ذلك السلوك ويعتمده كأسلوب حياة، والأسرة التي تعتمد على الحوار في تنظيم شئونها تؤسس لثقافة تقبل الآخر، بينما الأسرة المتعصبة الرافضة للآخر تؤسس لثقافة رفض الآخر، ورغم أهمية دور الأسرة في هذا الشأن إلا ان الأسرة وحدها لا تكفي لدعم ثقافة الاختلاف بين أفراد المجتمع.

وحاولت الدراسة القاء الضوء على الأوضاع داخل المجتمع الجامعي فيما يتعلق بممارسة حرية التعبير، فتضاربت الآراء بين المبحوثين بكل فئاتهم، فالغالبية من أعضاء هيئة التدريس والطلاب تؤكد بشدة على أن الطلاب يعبرون عن آرائهم وأفكارهم بحرية وأحيانا دون التزام بالضوابط التي تقضى بالسلمية وعدم الإساءة للآخر، بينما أكد بعض الطلاب وهم أقل أن الطلاب لا يعبرون عن رأيهم بحرية، وانه يتم تعقب الطلاب في المظاهرات ورصد القادة واعتقالهم، كما أن بعض المظاهرات ينتج عنها بعض الشغب والاشتباكات التي قد تصل إلى حد كبير من العنف يتطلب تدخل الشرطة واستخدام أدوات فض التظاهر كالغاز المسيل للدموع، وكذلك القبض العشوائي على بعض الطلاب وتنفيذ بعض العقوبات مثل مجالس التأديب أو الفصل وهذه بالنسبة لهم عقوبات تعسفية. ويشير الواقع انه يتمتع الطلاب بحرية التعبير عن الرأي فيما يتصل بالآراء السياسية والحزبية من خلال المظاهرات والمسيرات والوقفات الاحتجاجية وما يصاحبها من فعاليات والكتابة على الجدران، وقد اهتمت الدراسة برصد ووصف مظاهر التعبير عن الرأي داخل المجمع النظري، في الظروف الطبيعية وقبل ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١ كان النشاط الطلابي يستوعب طاقات الطلاب وتظهر حرية التعبير في عدة صور منها مجلات حائط، معارض وحفلات فنية تعكس روح التعاون وروح الفريق بدون أية مشاهد للعنف إلا فيما ندر، أما بعد يناير ٢٠١١ تغيرت مظاهر وأشكال التعبير واختفت مجلات الحائط بشكلها التقليدى وظهرت المجلات الحائطية ذات المساحات الغير محدودة كذلك استخدام أرضيات الساحات وافتراش الأرض بالصور والعبارات لتوصيل بعض الرسائل فالجدران والأرضيات بالمجمع تزخر بالكتابات والعبارات المأثورة أحيانا والمسيئة أو المدعمة لبعض الشخصيات العامة أحيانا أخرى كما تزخ بالرسوم الجرافيتية لبعض الطلاب من الشهداء أو المعتقلين أو زعمائهم الملهمين أو لرموز الدولة الغير مرضي عنهم ، كما انتشرت المظاهرات والوقفات الاحتجاجية والمسيرات الحاشدة والمتوسطة الحشد والتي تضم بضع مئات أو بضع عشرات وفقا لمدى قوة وأهمية الحدث السياسي، ويشارك فيها الشباب من الجنسين.

وعلى النقيض يرى البعض أن المظاهرات ومظاهرها المختلفة لا تعد مظاهر للتعبير عن الرأي بقدر ما هي مظاهر للفوضى والإيمان بفكرة عابثة ليس لها صدى أو قبول عند عدد كبير من أفراد المجتمع وهي الدفاع عن الإخوان المسلمين أو المعتقلين سياسيا ولا يوجد أي سبب للتظاهر داخل الجامعة إلا لذلك السبب. وفيما يلى أسباب التظاهر التي رصدتها الباحثة :

– عدم الرضا عن بعض الأحداث والقضايا العامة أو الخاصة؛ كارتفاع الأسعار، وعدم الرضا عن مرشح رئاسي، ودعم مرشح رئاسي، وعدم الرضا عن معاملة بعض الإدارات بالكليات، عدم الرضا عن نتائج بعض المقررات الدراسية، وعدم الرضا عن زيادة المصروفات الدراسية، و...إلخ.

– وسيلة لتمضية وقت الفراغ والتواصل مع الزملاء والأقران

–الايمان بفكر سياسي أو حزبي معين والترويج له

–الرغبة في اثبات الذات واثبات الوجود وحفظ مكان لكي يتم دمجهم سياسيا خاصة بالنسبة لتيار الاسلام السياسي

–الضغط على المسئولين للإفراج عن زملائهم المعتقلين أو المحبوسين الذين فقدوا الأمل في عودتهم ويعتقدون ان عدم التظاهر خيانة لزملائهم المعتقلين.

–الحصول على مزايا شخصية معينة نتيجة المشاركة وهؤلاء ضحايا الاستغلال من قبل جهات وهيئات تسيطر عليهم فكريا لخدمة أغراض خاصة.

– تفريغ الطاقات السلبية التى يشحن بها باستمرار سواء من قبل الأطراف المحيطة به أو من قبل الأهل والأقارب أو الجماعات التى ينتمى إليها.

–عدم وجود استغلال جيد لوقت الطلاب فى شئ ايجابى يعود عليه وعلى مجتمعه بالنفع, والإحساس بفقدان الدور فى المجتمع، والشعور بصعوبه الحياة , والرغبة في التقليد و المحاكاة لاثبات الذات.

– الخلط بين الجوانب الاقتصادية والسياسية والدينية

وقد تكون حرية التعبير عن الرأي دائما نعمة وذلك عندما ترتبط باحترام الرأي الآخر وتبتعد عن التعصب والتشدد فتكون وسيلة للإصلاح الإيجابي، وتراعي المصلحة العليا للوطن ولكنها قد تتحول إلى نقمة إذا لم يدرك الفرد معناها وتتحرر ممارساتها– نتيجة الجهل بمعنى الحرية ومعنى التعبير– من الضوابط والمعايير التي تحكمها فتتحول إلى حالة فوضى يسعى كل طرف فيها لفرض رأيه بالقوة فيحدث بذلك استغلال طلاب الجامعة من قبل التيارات السياسية والحزبية ويحدث ما نراه من أحداث العنف المترتبة على ذلك

وبناءا على ما تقدم فإن المفهوم الدقيق لحرية التعبير لم يكن مطلقًا بل إنه على العكس من ذلك مقيدًا بعدة شروط أهمها ضرورة احترام الآخر وعدم الاساءة إليه لا بالقول ولا بالفعل أو التلميح، ما حدث في أعقاب ثورة الربيع المصري من تنامي لظاهرة العنف داخل المجتمع عمومًا وبين طلاب الجامعة على وجه الخصوص مرتبطا بحالة عدم الاستقرار على المستويين السياسي والأمني والاقتصادي وقد انعكس هذا بالتالي على الجامعات والكليات كمؤسسات تعليمية ليست بعيدة عن المجتمع، فهي جزء أصيل فيه، وما أود التأكيد عليه هنا هو ضعف شديد في الالتزام بضوابط حرية التعبير داخل المجتمع الجامعي من قبل كافة الفئات على اختلاف مستوياتهم العلمية والثقافية والعمرية والاجتماعية. وإذا كانت حرية التعبير عن الرأي حق أصيل للإنسان وكذلك ظاهرة مجتمعية صحية تنم عن مستوى عال من التقدم فإنه إن لم يتم الالتزام بضوابطها فسوف تكون ضاهرة مرضية ينشأ عنها العديد من التوترات والاختلالات في مختلف العلاقات الاجتماعية بين الناس داخل المجتمع بشكل عام والمجتمع الجامعي على وجه الخصوص.

الخاتمة

كشفت الدراسة الميدانية عن أهم النقاط التالية؛ إن الفجوة لا تكمن في غياب أو عدم وجود الضوابط بل على العكس فالمجتمع يوفر مجموعة متنوعة من الضوابط السسيوثقافية، الرسمية وغير الرسمية بما يمكننا من القول بأن المجتمع غني بالضوابط، وتكمن الفجوة إذن في غياب الالتزام الفعلى بالضوابط السسيوثقافية، نظرا لضعف آليات المساءلة والمحاسبة. إذن يمكن تعديل الفرض الأساسي الذي انطلق منه البحث والقول بأن "غياب الالتزام بالقواعد المنظمة لحرية التعبير أحدٍ أسباب تنامي ظاهرة العنف داخل المجتمع الجامعي".

كما أن ما يُشاهد من مواقف وأحداث فى الآونة الأخيرة لا يدل إطلاقا على توافق أفراد المجتمع حول ثقافة للاختلاف؛ تتبنى لغة حوار تدعم تقبل الآخر وتقبل الاختلاف، بل كلها مؤشرات لافتقار المجتمع إلى مثل هذه الثقافة بشكل واضح وجلي؛ قد يكون بسبب خلل في عملية التربية والتنشئة الاجتماعية من البداية والفهم الخاطئ لمفهوم حرية التعبير والذي يعقبه ممارسة منقوصة مشوهة لهذا الحق الانساني الأصيل فحرية التعبير عن الرأى تقضي بعدم فرض قيود على المستمع، والقدرة على إقامة حوار راق خال من المشادات وإلقاء اللوم وتبادل الإتهامات مما يستحيل معه توافق الأفراد معا حول قبول أفكار بعضهم البعض وما قد ينشأ عن ذلك من توتر في علاقات التفاعل حيث يشوبها الشك المتبادل وعدم الثقة. هنا يجب ادراك الفرق بين قبول الآخر وتبنى أفكاره، فالفرق كبير لا شك في ذلك، وقبول الآخر لا يعني إطلاقا ضرورة تبني أفكاره.

إن ظاهرة العنف المتنامي بين الطلاب خلال المظاهرات وفعالياتها هي انعكاس للواقع المجتمعي العام وبالتالي فإنه مع استقرار الأوضاع على كافة الأصعدة فسوف تستقر الأوضاع داخل الجامعات، وأن حالة العنف المشار إليها هي حالة مؤقتة تصاحب أية ثورة، وسوف تزول بزوال آثار الثورة وتداعياتها السلبية على الإنسان والمجتمع والثقافة.

هناك ضرورة لانشاء برامج تعليمية كاملة لمرحلة رياض الأطفال والتعليم الأساسي لدعم حرية التعبير المنضبطة المدعومة بثقافة قبول الاختلاف واحترام الآخر ودعم الحوار المتبادل والتفرقة ما بين قبول الآخر وتبني أفكار الآخر على أن يكتسب الطفل من خلالها مهارات ذهنية وعملية يمارس في ضوئها حرية التعبير بشكل تفاعلي افتراضي بعيدا عن الشكل التقليدي للتدريس المعتمد على التلقين والحفظ.

واستكمالا لهذا لابد من التفكير في إنشاء مقررات تعليمية على غرار "حقوق الانسان" تحفز لدى الطلاب ثقافة الحوار وتقبل الآخر ومهارات التفاوض وتعني بالتنمية البشرية والتربية السياسية وتكسب الطالب مهارات عملية ومهنية، وتستخدم أساليب تعليم وتعلم غير تقليدية للارتقاء بمستوى مهارات الطالب العملية والمهنية وأن ترتكز هذه البرامج على أسس موضوعية وبعيدًا عن الأهواء الشخصية. وبالتوازي مع هذا هناك ضرورة لتبني مشروع تمويل أفلام وثائقية وتسجيلية قصيرة وطويلة ومسرحيات من خلال مشروع تخرج طلاب معهد السينما وأقسام المسرح على مستوى الجمهورية تدعم جميعها ثقافة الحوار وقبول الآخر وكيفية حل النزاعات سلميا وان يتم تعميم عرض ونشر تلك الأفلام على جميع المراكز وقصور الثقافة والهيئات القومية والجامعات والمدارس ويكون هناك مناقشة لتلك الأعمال بشكل دوري

هناك ضرورة لاستغلال طاقات الشباب واستخدامها بشكل فعال يخدم المجتمع وينمي مهارات القيادة واتخاذ القرار والعمل في فريق من خلال تفعيل الأنشطة الطلابية من خلال الكيانات الطلابية المعتمدة(اتحادات–أسر–روابط– جمعيات) والعمل على تفعيل الدور الاجتماعي لرجال الأعمال في دعم تلك الأنشطة بما يستوعب طاقات الشباب ويوجهها بشكل يفيد المجتمع وذلك تحت إشراف الجامعة والكلية حتى لا يساء استخدام الطلاب تحت أي دعوة براقة لها أغراض غير معلنة، والتأكيد دائما على ان الجامعة مكان لتلقي العلم ولا مكان فيها لممارسة أية أنشطة ذات طبيعة حزبية أو سياسية فيما عدا التوعية والتثقيف فقط.

ضرورة دعم حرية التعبير المنضبطة وذلك بانشاء ما يمكن تسميته ب "ساحة الآخر" أو "ساحة الرأي" كمكان محدد وثابت ومعلن في كل محافظة وكل مؤسسة بصفة عامة وداخل كل كلية يستخدم للتعبير عن الرأي وضرورة تأمين وتغطية فعالياته إعلاميا ووضع قواعد وضوابط محددة بتوقيتات ثابتة ومعلنة وتحديد جهة معينة تختص بمتابعة تنفيذ القواعد والالتزام بها ومعاقبة المخالفين بكل قوة وحسم، حتى لا تتأثر العملية التعليمية.

ضرورة تبني سياسات فعالة للمساءلة والمحاسبة ومحاكمة ومعاقبة المذنبين ومن يثبت ادانتهم في أعمال عنف وشغب وايذاء للغير مادي أو معنوي وان يكون العقاب متدرج وفقا لحجم الجرم كأن تفرض رسوم اضافية على المخالفين أو أن يحولوا من انتظام إلى انتساب أو من انتساب إلى تعليم مفتوح قبل أن يتم الفصل النهائي.

الجدير بالذكر مع الحالة الاعلامية الغير متوازنة تبدو الضرورة الملحة في ان يكون للدولة منبر إعلامي قوي مرئي ومكتوب ومسموع يدرس بشكل بناء مشاكل المجتمع ويسعي لابراز نقاط القوة في الدولة والسعي لتعظيمها، ويقترح حلولا عملية وقابلة للتطبيق بالنسبة للمشكلات، كما يبرز مجموعة الفرص المتاحة لكي يتم استثمارها، ويهتم برصد التهديدات الداخلية والخارجية ويقترح سبل مواجهتها. وان يكون للدولة مواقع معتمدة موثقة ومحدثة للمعلومات يمكن التواصل معها للتأكد من أى أخبار يتم تداولها خاصة في ظل حالة الفوضى المعلوماتية، والعمل على تحجيم دور الاعلام والزام المؤسسات الاعلامية بمختلف أنواعها وانتماءاتها بتطبيق ميثاق شرف يضمن ان لا يتحدث سوى المتخصصين، وأن يتم الالتزام بثقافة الحوار الراق البناء الذي يبنى الشخصيات ويدعمها ميثاق يدعم الاختلاف ويؤكد عليه وعلى ضرورة احترامه وتقبله و عدم التعاطي مع المواد التى تأجج من مشاعر العداء ضد الآخر مهما كان انتماؤه لان هذا يضر بالمصالح الاقتصادية للدولة كما يضر بالمنظومة الثقافية والقيمية أيضا .

ان منظمات حقوق الانسان تحتاج إلى أن تعيد النظر في رسالتها الانسانية والمجتمعية فدعاة حقوق الانسان الذين يظهرون بقوة في البرامج االحوارية على القنوات

الفضائية بالغوا في المطالبة بالحقوق والحريات ويتناولوا الانتهاكات التي تحدث بشأن حقوق الانسان وحرياته بالرفض والشجب والاستهجان وغير ذلك، لكنهم لم يخصصوا نفس القدر من العناية والاهتماء لإلقاء الضوء على الضوابط المرتبطة بممارسة تلك الحقوق، ألم ينتبهوا أن إغفال الحديث عن الواجبات فد يوحي بغيابها وبالتالي عدم التقيد بها وبالتالي فإن ممارسة الحقوق من قبل البعض سيؤدي إلى إهدار حقوق آخرين وبناءًا عليه فلابد أن يعدلوا خطابهم الاعلامي والتوعوي بحيث لا يطغي التركيز والمغالاة في التعريف بحقوق الانسان دون أن يصاحب ذلك الحديث عن الواجبات والضوابط المتصلة بممارسة تلك الحقوق.

أهم القراءات والمراجع حسب ورودها في البحث:

[1]– *American Psychological Association(APA): symbolic interactionism (n.d) Dictionary .com unabridged Retrieved September 29,2014, from dictionary.com website.http:// dictionary. Reference.com/browse/symbolic interactionism?s=t*

-[2] Snow D.N., "Interactionism symbolic,In: International Encyclopedia of The Social Behavioral Sciences,Elsevier Ltd., 2001., Ps:7695-7698.

www.science drect.com بتاريخ ٢٠١٤/١٠/١٤

- 3-Herbert Blummer, symbolic Interactionism: perspective and method, University of California, Berkeley, 1969 , P. 1

[4]- Snow D.N., "Interactionism symbolic,In: International Encyclopedia of The Social Behavioral Sciences,Elsevier Ltd., 2001., Ps:7695-7698.

www.science drect.com بتاريخ ٢٠١٤/١٠/١٤

[5]-Forte,J.A., "Smbolic Interactionism: Naturalistic inquiry and education " In International Encyclopedia of Education3rd Edition, Elsevier., Ps: 481-487.

www.science direct.com بتاريخ ٢٠١٤/١٠/١٤

[6]-Colton, Craigw W., Leisure, Recreation, Tourism: A symbolic interactionism annals of tourism research, volume 14 Issue 3, 1987, Pages 345-360.WWW.Science Direct 14-10-2014 .

[7]-Graham P. Brown, Observations on the Use of Symbolic Interactionism in

Leisure, Recreation, and Tourism, Annals of Eunsm h&arch, Vol 15, pp. 550-554, 1988

- Printed in the USA. 1988 Pergamon Press plc and J. Jafari

[8]- Casino V.J.Del., and Thien J.R.,"Symbolic Interactionism" In; International Encyclopedia of Human Geography, Elsevier, 2009, Pages 132-137.WWW.Science Direct 14-10-2014 .

- [9] *Denzin Norman K.,"Symbolic Interactionism and cultural studies: the politics of interpretation", Black-Well, 1992. abstract , date 5-10-2014www.LibraryGenesis.com*

[1] أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، . نسخة الكترونية PDF ، ص ٤٤١.

[10] http://www.arts.alexu.edu.eg/ar/page.aspx?pn=about-college

- http://au.alexu.edu.eg/Arabic/Academics/Faculties-and-Institutes/Social-Science/Pages/Law-Overview.aspx

[11]- http://au.alexu.edu.eg/Arabic/Academics/Faculties-and-Institutes/Social-Science/Pages/Commerce-Overview.aspx

[12]http://edu.au.alexu.edu.eg/Arabic/AboutUs/Pages/History.aspx

[13]http://tourism.au.alexu.edu.eg/Arabic/AboutUs/Pages/default.aspx

[14]- ابن منظور، لسان العرب، دار المعارف، نسخة الكترونية PDF.

[15] شاكر مصطفى سليم، قاموس الأنثروبولوجيا، ط١، جامعة الكويت، ١٩٨١، ص ٨٩٥ . نسخة الكترونية PDF.

[16] أحمد أبو زيد، البناء الاجتماعي مدخل لدراسة المجتمع الجزء الثاني:الأنساق، دار الكاتب العربي، ١٩٦٧، ص:٤٢٤.

[17] عاطف غيث، قاموس علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، ب.ت، ص٤١٨ .

[18] Gary Ferraro, Cultural Anthropology, 7th edition, Thomson Wadsworth, 2008, USA., P. 321.

19 **Hoebel, Anthropology; the study of man, 4th edition, McGraw Hill, Inc, USA, 1972, P 503**

20 Haviland Williams A., anthropology, 10th edition, Wadsworth, Thomson learning,inc.,USA P325

[21] اسماعيل عبد الكافي، مصطلحات عصر العولمة، الدار الثقافية للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠٧، ص: ٨٤.

[22]أحمد أبو زيد، هوية الثقافة العربية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ٢٠١٣، ص ص: ١٣٦ ، ١٣٧.